النظام الإداري خـــلال العهد العثماني الثاني (1835 – 1911 م) لـــواء الجبل الغربي ـ أنموذجاً

أ. نعيمة سعيد امحمـــد اليعقوبي ــ كلية التربية ــ جامعة الجفارة

The Administrative System during the Second Ottoman Era (1835-1911 AD) in the Western Mountain Province as a Model

The territory of the Western Mountain Brigade is located in the area extending from the Tunisian border in the southwest to the Kikla region in the east, between approximately 20 and 25 degrees north of the equator. The nineteenth century witnessed a number of radical changes in the structure of Libyan society, especially after the Ottoman Empire re-established its direct control over Libyan society. The climate of political stability within the Ottoman state encouraged the Ottomans to work on developing aspects of political and administrative life. The climate of political stability within the state encouraged the Ottomans to work on developing aspects of political and administrative life, and they divided the state into a number of brigades and each brigade is followed by a number of brigades, and the climate of political stability within the state encouraged the introduction of modern reforms and organisations adopted by the Ottoman state in Tripoli West, and the Mountain Brigade is not far from the course of the situation in the state, especially with regard to the movement of the new Ottoman organisations. The climate of political stability within the state encouraged the introduction of modern reforms and organisations adopted by the Ottoman state in Western Tripoli, and the Mountain Brigade is not far from the course of the situation in the state, especially with regard to the movement of the new Ottoman Tanzimat

الملخـــــص:

يقــع إقليم لواء الجبل الغربـي بالمنطقـة الممتـدة مـن الحـدود التونسـية بـالجنوب الغربي، إلي ناحية ككلة شرقاً، بين خطي عرض حوالي 20- 25 درجة، شــمال خـط الاســتواء، ويضـم ثـلاث منـاطق جغرافيـة شـــهد القــرن التاسـع عشـر جُملـة مـن التغيرات الجذرية فـي بنـاء المجتمـع الليبـي، خاصـة بعـد أن أعـادتْ الدولـة العثمانيـة سيطرتها المباشــرة على إيالة طرابلس الغـرب سـنة 1835م، إثـر إخمادهـا للثـورات المحلية المضادة لها؛ لقد شــجع مُناخ الاستقرار السياسي العثمانيين، نحو العمـل علـى

تطوير جوانب الحياة، السياسية، والإدارية، ودَرجوا على تقسيم الولاية إلى عدد من الألوية، ويتبع كل لواء (متصرفية) عدد من الأقضية، ولقد شجع مُناخ الاستقرار السياسي داخل الولاية على إدخال الإصلاحات والتنظيمات الحديثة التي تبنتها الدولة العثمانية في طرابلس الغرب ، ولم يعد لواء الجبل ببعيد عن مجريات الأوضاع التي شهدتها الولاية ، خاصة ما يتعلق منها بحركة التنظيمات العثمانية الجديدة ، والتي أفضت إلى تشكيل جهاز إداري متكامل داخل اللواء ، وفقاً للأنموذج العثماني بمؤسساته المختلفة الإدارية ، والقضائية ، والأمنية ، وبما يدحض المعتقد السائد في العديد من الأبحاث التاريخية ، والقائل بأن حركة التنظيمات العثمانية الجديدة في ولاية طرابلس الغرب ، اقتصرت على طرابلس مركز الولاية ، ومتصرفية بنغازي فحسب ، وقد شهدت الأوضاع الإدارية في لواء الجبل الغربي ، أساليب جديدة اتبعها العثمانيون في إدارة هذه الوحدة الادارية، والتي جاء استحداثها في إطار الإصلاحات العثمانية الجديدة، سعت من ورائها إلي دمج أهالي اللواء داخل الهياكل الإدارية ، وهو ما جعلها أنموذجاً مناسباً لطبيعة العلاقة بين الأهالي والسلطات العثمانية.

المقدمـــــــــة

شـــهد القـرن التاسع عشر جُملة من التغيرات الجذرية في بناء المجتمع الليبي، خاصة بعد أن أعادتْ الدولة العثمانية سيطرتها المباشـــرة على إيالة طرابلس الغرب سنة 1835م، إثر إخمادها للثورات المحلية المضادة لها؛ وما إن استتب الأمر للسلطة العثمانية واستقرت الأوضاع بالإيالة في عهدها الثاني؛ حتى تم البدء في تنفيذ قانون الإصلاح العثماني الصادر عام 1864م، وحُولت طرابلس أنداك من إيالة إلى ولاية في 13 جمادي الأولى 1282ه / 14 أكتوبر 1865م.

لقد شـجع مُناخ الاستقرار السياسي العثمانيين، نحو العمل على تطوير جوانب الحياة، السياسية، والإدارية، ودَرجوا على تقسيم الولاية إلى عدد من الألوية، ويتبع كل لواء (متصرفية) عدد من الأقضية، وكل قضاء يترأسه موظف برتبة قائمقام، ويضم القضاء عدة نواح، ويتبع الناحية مجموعة من القرى؛ ومن ذلك كان استحداث (لواء الجبل الغربي) ومركزه يفرن، وملحقاته: قضاء غدامس، قضاء نالوت ، قضاء فساطو ، ناحية الحوض، ناحية مزدة ناحية الزنتان، ناحية ككلة.

من هذا المنطلق سيكون (لواء الجبل الغربي) بوصفه أحد الأقضية التابع لولاية طرابلس الغرب ، أنموذجاً لدراسته وتتبع الأحداث السياسية ، والإدارية ، ومدى تأثيراتها على مركز السلطة ومنفذيها خلال العهد العثماني الثاني 1911/1835م ؛

وتم اختيار الموضوع، اعتمادًا على ما توفر معنا من وثائق ومصادر ومراجع متنوعة، خاصة وأنه لم تسبق َدراسته دراسة تحليلية موضوعية وثائقية ، ولكَونه يجمع بين الطابع الحضري المستقر ، والبدوي الرعوي ، ما أوجدْ نوعاً من الاستقرار السياسي ، انعكس أثره على الأوضاع الإدارية، إبان الحقبة الزمنية من العهد العثماني الثاني 1835 – 1911 م، والتي ابتدأت علي يد المشير محمد أمين باشا ، 1257 هـ – 1842 م ، ومحاولاته تطبيق مبادئ الإصلاحات ، ومحاور التنظيمات والتطورات الإدارية التي نص عليها قانون (شريف كلخانة) وتأثير ذلك على : ولاية طرابلس الغرب ، ولواء الجبل الغربي خلال العهد العثماني الثاني .

إشكالية البحث:

1- إلى أي مدى كان للموقع الجغرافي، والتاريخي تأثير على النظام الإداري بالمنطقة؟

2- ما أثر الاستقرار السياسي داخل اللواء، على الأوضاع الإدارية إبان هذه الحقبة الزمنية؟

3- ما هــي أبرز التطورات الإدارية التي تبنتها السلطات العثمانية، وانعكاساتها على مجتمع لواء الجبل الغربي؟

أهداف البحث:

1ـ تناول المُعطيات الجغرافية، والتاريخية للمنطقة.

2 ـ متابعة الأحداث السياسية، والمتغيرات التي أحدثتها السلطات العثمانية على الأوضاع الإدارية، خلال مرحلة التنظيمات، وتوضيح انعكاساتها على مجتمع لواء الجبل الغربي.

3 ـ تقديم دراسة تحليلية مستندة على المصادر الوثائقية، وإماطة اللثام وسد النقص الحاد حول منطقة لازالت من الناحية البحثية بكراً.

الدراسات السابقة:

لمَا كانت الدراسات السابقة تُشكل مُنطلقاً لدراسات لاحقة، إما بالتحوير والتعديل والإضافة أو بقراءة قضايا من زوايا ورؤى مختلفة، استعرضت الباحثة بعض هذه الدراسات في محاولة لتقديم قراءةٌ فاحصةٌ، تُبين مميزات وعيوب ونواقص تلك الدراسات، ومن بينها:

1ــ كتاب الرحالة الألماني غيرهارد رولفس: رحلة عبر أفريقيا، مشاهدات الرحالة الألماني رولفس في ليبيا وبرنو وخليج غينيا 1865-1867م، دراسة وترجمة :عماد الدين غانم، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1996م ،

الكتاب يُعد من المصادر المتميزة التي قدمت معلومات حول أوضاع ليبيا السياسية والاقتصادية، وخلال زيارة رولفس لمنطقة الجبل الغربي، وصف حياة السكان ومعيشتهم بالدواميس (الكهوف)، فحاولنا بقدر الامكان الاستفادة من بعض الجزئيات بإمكانها إثراء هذا البحث.

2 ــ كتاب إبراهيم سليمان الشماخي: القصور والطرق لمن يريد جبل نفوسة من طرابلس 1303 هـ/ 1885م، ترجمة، أحمد مسعود الفساطوى ، ط3، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005 م؛ الكتاب يضم: مقدمة، وتسع عشر فصلاً على نحو: فصل في أرض يفرن، وفصل في أرض الزنتان ... وهكذا، جميعها تسرد رحلة الشماخي من طرابلس إلى الجبل؛ مُدوناً ما شاهده أثناء رحلته من مواقع ومعالم تاريخية وأثرية بالمنطقة، ولم يقم بتغطية باقي الجوانب، فكانت دراسته مقتضبه نوعاً ما.

3 ــ رسالة ماجستير غير منشورة إعداد الباحث، المبروك محمد موسى بعنوان: الأوضاع الاقتصادية والثقافية في الجبل الغربي بالعهد العثماني الثاني 1835– 1911 م، كلية الآداب والعلوم، جامعة المرقب، ترهونة، 2006 م. احتوت الدراسة على مقدمة وأربع فصول وخاتمة تناول فيها النشاط الزراعي والتجاري، والحياة الثقافية بالمنطقة، من منظور سردي يفتقر إلى العمق والتنسيق، وتجاوز دراسة الأوضاع السياسية، والإدارية.

فرضية البحث:

أثــر الاستقرار السياسي بلواء الجبل الغربي، على الأوضاع الإدارية خلال العهد العثماني الثاني 1835 – 1911 م.

حدود البحث:

انحصر الإطار المكاني للدراسة في منطقة الجبل الغربي، ويحده من الشمال سهل الجفارة ومن الجنوب فزان وملحقاتها، ومن الشرق غريان، ومن الغرب نالوت إلى الحدود التونسية؛ ويضم ضمن حدوده: قضاء غدامس، قضاء نالوت، قضاء فساطو ، ناحية الحوض، ناحية مزدة، ناحية الزنتان، ناحية ككلة.

أما الإطار الزماني تم تحديده بالعهد العثماني الثاني 1835 ــ 1911م، من تاريخ ليبيا الحديث منذ إنهاء حكم الأسرة القرمانليه، حتى بداية الغزو الإيطالي لولاية طرابلس الغرب سنة 1911م محاولين تتبع التاريخ السياسي والإداري لمجتمع لواء الجبل الغربي بتلك الفترة.

المنهـــــــــج:

يتبني البحث المنهج التاريخي الوصفي التحليلي؛ القائم على جمع واستقراء المادة التاريخية وتحليلها، والتركيز على الثوابت والمتغيرات بالفترة المذكورة.

خطة البحث:

تم تقســيم البحث إلى ثلاث محاور، يتناول المحور الأول: الطبيعة الجغرافية والتاريخية للواء الجبل الغربي، من خلال تقديم لمحة جغرافية حول المنطقة، وتتبع للخلفية والمعالم التاريخية فيها، أما المحور الثاني يتناول: التطورات السياسية وما رافقها من تطورات إدارية، أسهمت في إعادة السيطرة العثمانية على اللــواء خلال الفترة المذكورة، وبالمحور الثالث نتناول: الإصلاحات العثمانية والتطور الإداري في لواء الجبل الغربي.

المحور الأول ـ الطبيعة الجغرافية والتاريخية للواء الجبل الغربي

يقــع إقليم لواء الجبل الغربي بالمنطقة الممتدة من الحدود التونسية بالجنوب الغربي، إلي ناحية ككلة شرقاً، بين خطي عرض حوالي 20- 25 درجة، شــمال خط الاســتواء(1)، ويضم ثلاث مناطق جغرافية ، تختلف من حيث المظاهر الطبيعة، والتي تشكل التضاريس الخاصة فيها ، ما بين المناطق الجبلية والأخرى الصحراوية ومنطقة سهل الجفارة ، أوجد مع توالي الزمن نظاماً اقتصادياً بين سكانه من حيث التكامل والتعاون فيما بينهم ، بسبب شظف العيش وقسوة الطبيعة وكان التنقل لسكان اللواء بين طرفي تلك المناطق ، وتحركهم الطوعي والجبري عبر المساحات والفضاءات الواسعة ، مُشكلين بذلك النسيج الاجتماعي المميز له عن غيره ، وفي كثير من الأوقات يتجاوزون حدوده في اتجاه الجنوب حيث واحات وادى الشاطئ وفزان ، والتي توفر لهم احتياجاتهم الغذائية من التمور والمياه في فصل الصيف ، عقب فترات الانتجاع في مراعي الحماده وبالقرب من الوديان ، أو يتجهون ناحية الشمال حيث الأراضي الزراعية الخصبة بمنطقة سهل الجفارة ، وهذا الأخير يشكل لأولئك السكان أهمية كبيرة كونه كفيل في السنوات المطيرة على سد حاجتهم من الحبوب(القمح والشعير)، الغداء الرئيسي لمعظم سكان الإقليم، ويوفر المراعي الهامة لقطعانهم وخصوصاً في فصل الشتاء البارد، باعتبارها الأكثر ملائمة من مراعي الحماده المكشوفة رغم اتساعها وجودتها ، وتنوع الغطاء النباتي فيها ، وكَيف أهل الجبل استعداداتهم للعيش والتنقل بين تلك البقا(2)

أما من الناحية الطبوغرافية ، فيمكننا القول بأن تخــوم لواء الجبل الطبيعية عبارة

عن سلسلة جبلية يصل ارتفاع أعلي نقاطها علي سطح البحر بنحو : 600 إلي 750 كم^2 ، ويقل عند قدم الجبل بنحو 200 إلي 300 كم^2 ، وهو ارتفاع الشريط الجنوبي لسهل الجفارة ، وتتسع وتضيق مساحته حسب التقسيم الإداري لكل عصر ، وتمتد حدود هذا الإقليم كما ذكر الجغرافيون من : لالوت (نالوت) غرباً إلى تاغرمين(3) (الزنتان) شرقاً (4)، فيما أعتبر أخرون بأن حدوده تمتد علي هيئة سلسلة جبلية مستمرة ، يصل ارتفاع أعلى نقاطها في مدينة يفرن شرقاً بنحو700 كم^2 فوق مستوي سطح البحر ، إلي منطقة وازن غربا(5) ، ليكون طول الإقليم إذا ما حسبناه بالمقاييس الحديثة والمتعارف عليها يصل إلي حوالي 200 كم^2 ، ويُقدر عرضه ما بين 20 حتي 25 كم^2 ليندمج جنوبه مع الهضبة الصحراوية التي تُعرف بمنطقة الظاهر ، وصولاً إلي الحماده الحمراء في أقصي الجنوب ، أو ما يطلق علية السكان مسمي القبلة ، وهي في أقصي الجنوب ، قبل الدخول إلي منخفض فزان الجنوبي ، ويقع الإقليم بين خطي طول 4 ـــ 14 شرقاً ، وخطي عرض 13 ــ 30 شمالاً ، ويمكن تقدير مساحته بحوالي 90،000 كم ^{2} (6) ، ويتخلله مجموعة من الوديان أهمها : وادي لالوت ، وادي الأثل(7)، وادي المجينين(8)، وادي شَروس(9)، والرومية (10) ، وادي أومنار(11)، تنحدر معظمها نحو الشمال جهة سهل الجفارة(12) ، الذي يحد الجبل شمالا بطريقة فجائية (13) ، ويبدأ بالانخفاض عند قدم الجبل مباشرة، حيت يتميز بطبيعة سهلية وانعدام المرتفعات والحواجز الطبيعية ، فيما عدا بعض التلال الرملية القليلة الارتفاع ، والتي يصل ارتفاعها إلى حوالي عشرة أمتار قرب ساحل البحر المتوسط . (14)

وتمتد منطقة لواء الجبل علي شكل هلال أو قوس ، من الحدود التونسية غرباً حتي مرتفعات الخمس(15) شرقاً ، (البحت يهتم بالمنطقة المحصورة بين وازن غرباً حتي يفرن شرقاً ، ومن سهل الجفارة شمالاً إلي إقليم فزان جنوباً) ، وبالتالي فإن حدود لواء الجبل تبتعد أحياناً عن شاطي البحر الأبيض المتوسط ، حتي تصل المسافة في بعض الأماكن لحوالي 100 كم^2 ، ويقترب أحيانا أخري لتصل المسافة إلي ما يقل عن 70 كم^2، وتحتل المنطقة مساحة من الأرض تمتد شرقاً وغرباً بحوالي 40000 كم^2 ، لتشمل حدوده مساحة جغرافية شاسعة تمتد من وازن غرباً حتي يفرن شرقاً ، ومن إقليم فزان جنوباً وصولاً إلي سهل الجفارة شمالاً ، مُشكلاً سلسلة جبلية مستمرة لملحقاتة ، يبلغ ارتفاعها حوالي 650 متراً بقضاء نالوت و 659 متراً بقضاء فساطو ، و 352 متراً ناحية الحوض ومزدة ، و 700 متراً ناحية ككلة ، وكذلك 700 متراً

بقضاء يفرن المركز ، وصولاً إلى ناحية الزنتان بحوالي 660 متراً ، و 360 متراً بقضاء غدامس ، ليقل الارتفاع ناحية الغرب متراوحاً فيما بين 650 - 700 متراً (16)

تسمية لواء الجبل الغربـــي:

عُرفت مناطــق عديدة بليبيا عبر تاريخها الطويل العديد من التسميات التي ظل بعضها يتداول حتى يومنا هذا، فيما طوت السنون والتغيرات السياسية والاجتماعية بعض منها، ومنطقة البحث ليست استثناء في هذا الشأن. فقد تعددت المسميات التي أُطلقت على منطقة الجبل ، ولعل أشهر هذه الأسماء قديما مُسمي جبل نفوسة ، نسبة لقبيلة نفوسة ، التي عمَرت جزء منه وليس الجبل كله ، واستقرت في الطرف الغربي من الجبل ، وصار لها تمدد طفيف في بعض الأوقات إلى ناحية طرفه الشرقي ؛ ونُسب الجبل إلى قبيلة نفوسة نجده عند البكري في معرض حديثة عن جبال المغرب بقوله : ((إنه أكبر جبال الدنيا ويتصل بجبل أوراس وبجبل نفوسه المجاور لطرابلس))(17) ؛ويورد البكري عندما ينتقل للحديث حول المسافة التي تفصل إقليم الساحل عن إقليم الجبل قائلاً : ((فمن أطرابلس إلي جبل نفوسة مسيرة ثلاثة أيام)) (18) ، وفي التاريخ الحديث عاد الشيخ الزاوي إلي وصفه بأنه : ((سلسلة جبال صخرية تسُمى باسم قبيلة نفوسة التي كانت تسكنه))(19) ويتمسك السكان بالجهة الغربية من الجبل حتي اليوم بهذه التسمية ، لعودة أصولهم إلى قبيلة نفوسة تحديداً ، ولازالت بعض الوثائق الأهلية تستخدم تسمية جبل نفوسة ، ومن ذلك وثيقة حبس ورد فيها : ((حبَّس سليمان العزابي جميع ما يملكه ببلد يفرن وغيرها ، من شجر وتين وخوخ وزيتون بجبل نفوسة)) (20) ؛ استمرت التسمية حتي بداية القرن العشرين إذ تشير وثيقة أخري مؤرخة في 25 رجب سنة 1322هـ / الموافق 20 مارس 1904 م قول كاتبها : ((قضينا يوما في زمن الربيع بمحل يُعرف ببنداو(21) من جبل نفوسة المعروف في البوسطة بجبل الغرب)) (22) ؛ غير أن السكان القاطنين بالبلدات التي تقع شرق بلدة الزنتان ليسوا من أصول نفوسية ، بل يعودون بنسبهم إلى قبيلة زناته(23) ، ومنهم من يعود بالنسب إلى قبيلة هــوارة ثم تغيرت أسماء بعض مناطق ليبيا وجهاتها ومدنها وأقاليمها مع تغير أنظمة الحكم ، وأطلق العثمانيون تسمية الجبل الغربي ، تمييزاً له عن الجبل الأخضر، الذي يقع شرق البلاد ، وهو ما يعني أن التسمية لا تتعدى زمنياً القرن السادس عشر الميلادي ، بعد أن صارت هذه الرقعة الجغرافية تابعة للدولة العثمانية ، واستعملتها الإدارة العثمانية في كل معاملاتها ومراسلاتها وفرماناتها ، وحددتها بالمنطقة الواقعة من بلدة يفرن شرقاً إلى الحدود التونسية غرباً ،

ويحتفظ غالبية سكان الجبل مثل : فساطو، الرحيبات ، الزنتان ، نالوت ، الرجبان ، الرياينة، قصر الحاج يفرن ، بوثائق تشير لهذه التسمية ، أغلبها سندات ملكية وشهادات عقارية ، بما في ذلك أراضي في سهل الجفارة المهم زراعياً للسكان ، من ذلك علي سبيل المثال هذه الوثيقة التي ترد فيها التسمية ، وهي تخص نصيب صالح بن سالم قرقاب ونصها : ((قرعة ما يعرف بظهرة وسدرات العقاب* بوطن نالوت بالجبل الغربي من عمالة طرابلس غرب)) (24)

يمكننا القول بأن التسمية (جبل نفوسة)، قد غلبت على النصف الغربي من الجبل، وتحديداً من منطقة تاغرمين حتي منطقة وازن، بعد أن استقرت قبيلة نفوسة بهذه المنطقة وبسطت سلطانها عليها، وظلت التسمية على ما يبدو سائدة إلى مجيء العثمانيين في القرن السادس عشر الميلادي عام 1551م، حيت اعتمدت إداراته على تسمية (الجبل الغربي)، تميزاً له عن الجبل الأخضر الواقع شرق إيالة طرابلس الغرب (25)، وجعلت من يفرن شرق الزنتان مقراً لإدارة اللواء، وبقيت التسمية القديمة نفوسة تتداول عند العامة، وبخاصة بين كبار السن.

لقد تعرضت المنطقة لأحداث كثيرة، من ضمنها انهيار آخر باشوات الأسرة القرمانلية، وإعلان الشيخ غومه ولاءة للدولة، وأصدر الوالي محمد أمين باشا قراراً بتقسيم البلاد إلي خمسة الوية ، منها (لواء الجبل الغربي)، كأحد الأقسام التابعة إدارياً إلى ولاية طرابلس الغرب ويضم: قضاء غدامس، قضاء نالوت، قضاء فساطو ، قضاء يفرن المركز، ناحية الحوض ، ناحية مزدة ، ناحية الزنتان، ناحية ككلة. (26)

وتؤكد القرارات التي وردت في أغلب السالنامات الصادرة حينها، فيما يخص التقسيم الإداري، وما يصدر من قرارات بولاية طرابلس الغرب ، بأن ما ورد فيها هو تسمية الجبل الغربي في ذلك الوقت ، ومنها علي سبيل المثال : (27)

ـــ سالنامة 1286 هـ / 1869 م، سنجق الجبل الغربي يفرن، وترتبط به الملحقات التالية : قضاء غدامس، قضاء فساطو ، قضاء نالوت ، وتتبعة ناحية مزدة، ناحية ككلة

سالنامة 1289 هـ / 1872 م ، سنجق الجبل الغربي يفرن، وترتبط به الملحقات التالية: قضاء غدامس، قضاء فساطو ، قضاء نالوت ، وتتبعة ناحيتا ككلة، ومزدة.

سالنامة 1292 هـ / 1875 م ، سنجق الجبل الغربي يفرن، وترتبط به الملحقات التالية : قضاء غدامس، قضاء فساطو ، قضاء نالوت ، قضاء الحوض وتتبعه ناحيتا ككلة ، ومزدة .

وفيما يخص الأحوال المُناخية ، فإن منطقة اللواء وصفت بالاعتدال الصيفي والشتائي ،(مُناخ البحر المتوسط) [28]، وعلي الرغم من اعتدال مُناخ البحر المتوسط ، فإن الأحوال المُناخية في بعض الفترات من فصلي الخريف والشتاء ، تحدت فيها بعض الظواهر المُناخية الشاذة ، ويعود ذلك إلي التداخل بين مُناخ البحر المتوسط ، والمُناخ الصحراوي ، مما يؤدي إلي انخفاضات جوية ، يترتب عنها هبوب رياح قوية مصحوبة بالأمطار الغزيرة وهو ما يعرف باسم الأمطار الاعصارية ، ولها تأثيرات سيئة علي الغطاء النباتي بالأراضي الزراعية في إيالة طرابلس الغرب والمناطق الجبلية معاً ، ويسود الجو البارد المنطقة شتاءً ، أما صيفاً الذي يطول فيه النهار وبجف الهواء وتزداد درجات الحرارة ، لتصل حدها الأقصى ما بين 40 ــ 45 درجة أما الرطوبة فيلاحظ الانخفاض الكبير فيها مقارنة بالساحل . [29]

ونظراً إلى اتجاه الجبل بصورة كبيرة ناحية الغرب ، جعل في ذلك التذبذب في سقوط الأمطار وعدم الانتظام ، حتي أنه في بعض السنوات لا تسقط إلا لبضعة أيام ، وبكميات قليلة ، وصنفت مشكلة تذبذب سقوط الأمطار من أكبر المشكلات التي واجهت أهل اللواء والإيالة بكاملها ، إذ أن المعدل السنوي للأمطار ينخفض إلى 267 ملم في يفرن ، و 226 ملم في جادو ، و 138 ملم في نالوت... وهكذا ومرد ذلك إلى تناقص الارتفاع ، وتزايد الابتعاد عن البحر كلما اتجهنا غرباً [30] ، وكانت النتيجة الحتمية لذلك النقص في معدلات سقوط الأمطار، حدوث الجفاف الذي قد يستمر لسنين متتالية أحيانا ، الأمر الذي يؤدي إلى نفوق ممتلكات الأهالي من الحيوانات ، وانتشار الأوبئة والأمراض والمجاعات؛ تلك الأوضاع الطبيعية المُناخية والتضاريسية للإقليم، وما اتصفت به في بعض الأحيان بالشدة والصعوبة وتذبذب الأمطار ، كانت نقطة جذب لتلك الجماعات السكانية ، منهم المستقرون ، ومنهم شبه رُحل، وآخرون رحل ، ليكون إقليم اللواء مصدر الاستقرار والرزق ، ومقراً للسكن بعدد من القصور والحصون ، والكهوف (الدواميس)، والقلاع والخيام والقري القديمة ، ولازالت أنقاض أثارها شاهدة علي تلك التجمعات السكانية في العديد من البلدات القديمة ، وبالقرب من الواحات ، وحول مصادر المياه ، جميعها تعكس المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها المنطقة ، وتشهد علي قدمها ، والتي أنشأت فيها السلطات العثمانية وحدة إدارية اصطلح علي تسميتها لواء الجبل الغربي في العهد العثماني الثاني .

الخلفية التاريخية لمنطقة لواء الجبل الغربـــــي :

إن التتبع التاريخي للتطورات التي مرت بها المنطقة في بداية الحكم العتماني لإيالة طرابلس الغرب (العهد العثماني الاول 1551 ـــ 1711 م) ، يلاحظ عدم ظهور اهتمام الولاة العثمانيين بالمناطق الداخلية من البلاد ، وظلت بعيدة عن حكمهم بسبب توجيه اهتمامهم إلي القوة البحرية وتجهيز اساطيلهم ، لمجابهة البحرية الأوروبية آنذاك [31] ؛ ومع حلول العهد القرمانلي 1711 ـــ 1835 م بداء الاهتمام بالمناطق الداخلية ، ولم يكن ذلك بقصد تطويرها ، وإنما باعتبارها مورداً جبائيا لا يمكن الاستغناء عنه ، خاصَّة على عهد يوسف باشا القره مانلي 1795 -1832 م ، عندما أصبح يعاني ضائقته المالية ، وظل يبحث عن مصادر جديدة تدر عليه المال ، ليتمكن من تسديد جزء من ديونه ، وأخذ يبحث عن الحجج التي تسمح له بتسيير حملاته على المناطق الداخلية من الولاية ، ونفذها في مناطق مختلفة ، ومنها إرسال ابنه علي باشا في قليل من العساكر ونقص من السلاح للسيطرة على منطقة الجبل ، وصولاً إلي غدامس وإخضاع مناطقة إلي سلطاته . [32]

لقد تظافرت العديد من العوامل السياسية الداخلية والخارجية ، التي دفعت بالأوضاع السياسية في إيالة طرابلس الغرب القرمانلية خلال الحقبة الأولي من عهد يوسف القرمانلي ، بأن تصبح طرابلس الغرب ذات شخصية (دولية) مُهابة علي قوي حوض البحر المتوسط ، واعترف يوسف باشا داخلياً بزعامة الشيخ غومه المحمودي للمحاميد ، ومنطقة الجبل الغربي معاً [33] ، غير أن الانهيار بالأوضاع الاقتصادية ، والتردي السياسي الذي ألم بطرابلس الغرب في الربع الأول من القرن التاسع عشر، سهل علي العثمانيين فيما بعد ، إعادة السيطرة المباشرة علي الإيالة كاملةَ ، لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ الإيالة ، اصطلح علي تسميتها بالعهد العتماني الثاني (1835 ـــ 1911م) ، وهو العهد الذي حفل بالعديد من التغيرات الجذرية في الأوضاع السياسية ، كان لها تداعيتها على الأوضاع الإدارية ؛ وقد امتازت منطقة لواء الجبل الغربي من خلال موقعها الجغرافي والتاريخي بأهمية بالغة ، بأن أهلها لتتبوأ مركزاً سياسيَاً ، ما جعلها محط اهتمام السلطات العثمانية لإعادة تنظيمه إدارياً إبان العهد العثمان الثاني 1835 ـــ 1911 م .

المحور الثاني ـ التطورات السياسية بمنطقة لـــواء الجبل الغربي:

مرت التطورات السياسية في إقليم منطقة البحت بمرحلتين وهما:

أ ــ مرحلة عدم الاستقرار (1835 ـ 1854 م) ترجـع جذور الأزمة التي أصابت الإيالة في نهاية حكم الأسرة القرمانلية، إلى طبيعة الموارد والعائدات المالية التي اعتمدت عليها الخزينة القرمانلية، والتي تمحورت أساساً على ما تجود به

عمليات الجهاد الحربي، التي يشنها رواد البحر التابعون للباشا القرماني، على السفن والأساطيل الأوروبية في البحر المتوسط. مما حدا بتلك الدول للعمل علي كسب ود الباشوات القرمانليين بالهدايا والأتاوات التي يدفعونها ، لتأمين أساطيلهم التجارية في البحر المتوسط ، لكن تلك السياسة ما كان لها أن تستمر مع بدء القرن التاسع عشر ، بسبب التغيرات التي شهدتها منطقة البحر المتوسط والعالم، ومنها الحملات البحرية الأمريكية التي شنتها البحرية الأمريكية علي إيالة طرابلس الغرب ، وتسببت في تدهور الأسطول الطرابلسي ، الأمر الذي دعا الدول الأوروبية إلي استغلال هذا الوضع ، وإجبار يوسف باشا القرمانلي ، علي توقيع اتفاقيات عدم الاعتداء علي سفنهم التجارية ، دون التزام تلك الدول بتأدية أية أموال له . [34]

لقد اتبع يوسف باشا عدة أساليب لتوفير مصادر مالية ، للإنفاق علي حاشيته وجيشة ، وأتجه إلي الاستدانة من الدول الأوروبية ، ومن كبار تجار طرابلس الغرب ، ويصف أحمد النائب الوضع بقولة : ((ولم يزل الحال يثقل بقدر الضعف حتي استحوذ علي عموم الأهالي ، وأصابهم الإفلاس ، وأغرق الباشا نفسة في الديون من التجار بالفائض)) [35] ؛ وأمام هذه الضغوط الداخلية والخارجية المتزايدة علي يوسف القرمانلي ، وفشل محاولاته المتعددة في الحصول علي الأموال لمواجهة الانهيار الاقتصادي ، وعجز قواته ، جعلته يتخذ قراره بالتنازل عن الحكم لابنه علي باشا في 12 أغسطس 1832 م ، في حضور أعيان ومشايخ وكبار الإيالة . [36]

إن تباعد المواقف داخل الإيالة ، ألقت بآثارها نحو تأجيج الصراع بين المطالبين بالحكم للباشا الجديد علي باشا القرمانلي ، وأخرون يطالبون بتولي الحكم لأخية محمد بك القرمانلي ، وتبني كلاهما سياسة تهدف إلي الفوز بتأييد أبرز الزعامات المحلية المؤثرة في الإيالة ، وخاصة شيوخ القبائل وأعيان المناطق الذين انقسموا بين مؤيد ومعارض لهذا الطرف أو ذاك ، واستطاع محمد بك القرمانلي أن يستميل إلي جانبه منطقة مصراته بزعامة عثمان أغا الأدغم ، وعبد الجليل سيف النصر، المسيطرون علي فزان وبني وليد وسرت ، وعلي ورشفانة وجنزور والعجيلات [37]؛ أما علي باشا فقد اتجهت أنظاره إلي استمالة الشيخ غومه المحمودي لجانبه ، لأدراكه بما يحظى به الشيخ من تأييد واسع بين قبائل الجبل الغربي ، والمنطقة الغربية معتمداً على علاقاته القوية ، والولاء الذي وثق الصلة بين أفراد أسرة غومه المحمودي ، والأسرة القرمانلية .

ينتمي الشيخ غومه المحمودي إلي أحد قبائل المحاميد التي تنتشر بطونها وقبائلها في المناطق الغربية من الإيالة الممتدة من الجبل الغربي إلي الساحل، مروراً بالعديد من المدن والمناطق بالزاوية الغربية وصرمان وقطيس ووادي الأثل وإقليم الجفارة (38) ، وتمتعت هذه القبيلة بالرئاسة والزعامة، وارتبطوا بزعامة الشيخ خليفة المحمودي، ومن بعده أبناؤه أبو القاسم وغومه ، تلك هي الأرضية التي وفرت لغومه المحمودي تحالفاً قبلياً مؤيداً له خلال صراعة مع السلطات العثمانية. ومع بدايات شهر سبتمبر 1834م، وصل مبعوث السلطان العثماني شاكر أفندي حاملاً فرمان تولى (على باشا) ، والياً على إيالة طرابلس الغرب، لكن محاولات التوفيق بين الطرفين داخل الإيالة وهما: أهالي المنشية، وعلى باشا باءت بالفشل، ولذلك نقل شاكر أفندي للسلطان العثماني الصورة عن الأوضاع السيئة التي آلت إليها طرابلس الغرب، والتي أصبحت محلاً لتنافس الدول الأوروبية من خلال قناصلها، وتصارع القوى الإقليمية المحيطة بالإيالة، وخاصة باي تونس وحاكم مصر محمد على، اللذان أبديا الرغبة في ضم طرابلس الغرب. (39)

وأمام كل ذلك قرر السلطان محمود الثاني ، ضرورة استعادة سلطة الحكومة المركزية على إيالاتها المختلفة ، من خلال القضاء على حكم الزعامات والعناصر المتمردة فيها ، وإيجاد إدارة محلية ، وعندها اتخذ قراراً هاماً متمثلاً في استرداد إيالة طرابلس الغرب للحكم العثماني المباشر وتخليص البلاد من وضع متأزم من الممكن أن يعرضها لتهديد يتربص بها من خارج دار الإسلام ، فذكري التجربة الجزائرية واحتلال فرنسا لهذه الاخيرة في عام 1830 م ماتزال حية ، وقد كان من الممكن أن تخضع ليبيا لاحتلال فرنسي منذ ذلك التاريخ ، ووجهة النظرة العثمانية لا تخلو كليةَ من الصحة .

أعدت حمله بحرية بقيادة مصطفى نجيب باشا ، للتحرك نحو إيالة طرابلس الغرب في ذي الحجه سنة 1250 هـ / الموافق يونيو 1835 م ، مزودة بتعليمات من السلطان العثماني ، تقضي بضرورة القبض على يوسف باشا القرمانلي، وابنه على وأفراد الأسرة القرمانلية ، وإرسالهم إلـــى إستانبول (40) ، وهو ما حصل فعلاً، وأحكم بعدها مصطفى نجيب باشا سيطرته على الإيالة في شهر محرم سنة 1251 هـــ / الموافق 25 يونيو 1835 م، وكان ذلك إيذاناً ببداية جديدة لطرابلس الغرب، وهـــي الحقبة التاريخية التي عُرفت، بالعهد العثماني الثاني 1835 - 1911 م، عقب التخلص من معظم أفراد الأسرة القرمانلية، ولكن ذلك لم يكن نهاية الثورة والقلاقل في الإيالة،

وإنما فاتحة لفترة جديدة من الاضطرابات، كان لمنطقة لواء الجبل الغربي أثر هام فيها، والمتمثل في عدم ترحيب الشيخ غومه المحمودي بالوالي العثماني الجديد، لكنه وبعض من مشايخ الجبل الغربي وفدوا على مصطفى نجيب باشا ، وأعلنوا الولاء والطاعة للدولة العثمانية ، وحظى الشيخ والوفد المرافق بالتكريم من الوالي الجديد ، وأعطيت الأوامر فيما بعد باعتقال الشيخ غومه، خشية الوالي من قيام حركة مضادة للحكم العثماني في المناطق الغربية والجبل، ولمعرفة الوالي مصطفي باشا بولاء الشيخ غومه للأسرة القرمانلية؛ وهو ما يعني جهل الوالي مصطفي بالأوضاع السائدة في الإيالة، الأمر الذي أفقده فرصة استثمار قدوم الشيخ غومه إليه معلناً ولاءه؛ واستمر حبس الشيخ غومه المحمودي ، حتى مجيء الوالي الجديد محمد رائف باشا ، الذي وصل إلى طرابلس فـي أواخـر شهر ربيع الأول سنة 1251هـ / الموافق أغسطس 1835م، وبادر إلى إطلاق سراح الشيخ، وبعث له صورة من فرمان السلطان جاء نصه: ((صدر أمرنا العالي السلطاني ووقع حكمنا السامي إلى قدوة الأماجد والأعيان شيخ مشايخ العربان، شيخ محمودي فليعلم ، بأن الذين تولوا من المدة المديدة على إيالة طرابلس الغرب كانوا ظالمين ، ولا سيما منهم يوسف باشا ، وابنه على باشا ، ولذا عزلنا على باشا عن الولاية ، وكلفنا أمير الأمراء نجيب باشا ، الذي نصبناه من قِبل قائمقام للإيالة، ولما وصل إلي طرابلس الغرب فإن سكان الولاية أظهروا الطاعة والامتثال ، وأما الآن وجهنا أمر الإيالة إلى محمد رائف باشا ، ولزم أيها الشيخ وتحتم عليك أن تكون مستقراً في دائرة الصدق والاستقامة ، وأن تبرز ألأطوار الحسنة المرضية وإياك والمخالفة ، وصورة إرادتنا هذه إلى القاضي والمأذونين بالإفتاء ، وسائر العلماء ووجوه إيالة طرابلس الغرب ، ومشايخ العربان ، وأمتثل بفرماننا هذا أكمل الامتثال))[41]، ولكن الشيخ غومه عزم على مواجهة العثمانيين وبادر إلى المطالبة بتعيين حسن بك القرمانلي والياً على إيالة طرابلس الغرب ، وهذا الأمر لم يكن ليرضي السلطات العثمانية التي بادرت بإرسال قوات كبيرة نحو منطقة الجبل التي يتمركز فيها الشيخ غومه وأنصاره ، وتمكنت القوات العثمانية بقيادة طاهر باشا في فبراير سنة 1837م ، إنزال الهزائم بقوات الشيخ غومه(42) لتستمر مرحلة عدم الاستقرار في إيالة طرابلس الغرب ، خاصة بعد توالي تعيين الولاة عليها ، وعزلهم بعد فترة قصيرة(43)؛ وبتولي الوالي على عشقر باشا 1838هـ -1842م ، بداء دخوله للإيالة بصحبة قواتة العسكرية ، ووجه أوامره إلي نائبه القائد أحمد باشا ، لإخماد تمرد الشيخ غومه والقبائل المؤيدة له ، المتواجدة بكلاً

من قطيس ، والرابطة ، وبدخول تلك القوات أضطر الشيخ غومه إلى الانسحاب مع من بقى من أنصاره على قيد الحياة وهم قله ، باتجاه يفرن ليتحصنوا بجبالها الوعرة ، وكانت خسائرهم كبيرة بالمواجهات التي تمت بينهم وبين الجيش العثماني (44) ، وأسفرت هزيمته وأنصاره تطبيق الإجراءات العقابية التي اتبعها الوالي على عشقر باشا ، والمتمثلة في الضرائب التأديبية المشددة ، بهدف إخضاع القبائل المؤيدة للشيخ ، وتحطيم مواردها الاقتصادية ، وتحتفظ لنا المصادر الأولية بنص من ترجمة التقرير المرفوع إلي الباب العالي باستانبول مكتوبة في شهر رمضان سنة 1258هـ / الموافق أغسطس 1842م جاء فيه : ((كنا عرَّفناكم سابقاً بالتفصيل بأن الشيخ غومه ومساعده مولود وعبدالهادي(45) وغيرهم من زعماء العصاة ، جلبناهم بالأمان من الجيل الغربي الذي أخذوه ملجأ ووكراً ، وأن المعارضة والتمرد استمرت في قبائلهم التي ينتمون إليها ، وفي سبيل وقاية الجيل تذاكر المجلس في وجوب جباية الأعشار الشرعية ، فإلى مشايخ القبائل ، وإلى ذوى المكانة فيها وجهنا لهم النصح والإرشاد للإصلاح ، وفي حالة ظهور من يتجاسر على القيام بحركات مخالفة لذلك سيكون بإنزال العقوبات اللائقة بأفعالهم، وأنهم وافقوا على أداء الأعشار الشرعية، أو أن تدفع كل قبيلة بدلاً من الضرائب عبداً من الرقيق أو إثنين تحت اسم ضيفة، ومراد المُقام تطويع الجبل إلي ما شاء الله، وفي حالة اجتزائهم على نقض العهد يستوجب تأديبهم)) (46).

إن مجريات الأحْـــداث التي تلت فرض الضرائب على الأهالي، أسفرت على أن أهالي الجبل قد تفرقوا عن تأييد الشيخ غومه ، وتزامن ذلك مع حالة القحط والجفاف الذي أصاب الإيالة وراح ضحيتها الآلاف من أهالي المنطقة الغربية ، مما أجبرهم على الامتناع عن تأييد الشيخ غومه الذي تحصن في الجبل الغربي (47) ؛ وفى يوليو سنة 1842 قدم المشير محمد أمين باشا ، كوالي على إيالة طرابلس خلفاً لـ على عشقر باشا ، وقد كان من الولاة المُصلحين ، واتبع أسلوباً جديداً يرمى إلي الإصلاح ، ونشر العدل والمساواة بين الناس ، واستئناس الثائرين ، والمهادنة تجاه زعماء الثورة والقوي المحلية من الأعيان، في سبيل التوصل إلي ضمان تقه الشيخ غومه ، واستدراجه للتفاوض، بعيداً عن الأعمال الحربية ، ومن تم استطاع تطويع أهالي الإيالة وتأكيد السيطرة عليها، ليبدي الشيخ غومه ارتياحه للعهد الجديد وبداية المفاوضات السلمية بين الطرفين ، وبعث الشيخ غومه برساله منه إلى القائد أحمد باشا يقول فيها : ((والخيرة في الحال الحاضر، وما فات فات ، وندعو الله ان يبدل الغضب

علينا برضا سيدنا ، وها هو أبعث إليك تابعي مولواد(48) سيخبركم بنواياي والسلام)) (49) ، ورحب الوالي محمد أمين باشا بهذه المبادرة ، واستقر الرأي على إرسال رسالتين للشيخ غومه لدعوته للحضور ، إحداهما باسم الوالي شخصياً تحمل له الأمان ، والأخرى باسم مجلس الإدارة ، رغم إرسال القنصل وارنجتون إلى الشيخ غومه برسالة يحذره من القدوم إلي طرابلس ، لكن الأخير قدم إليها ؛ وبدأ الوالي محمد أمين باشا بدعوة مجلس الإدارة للاجتماع بحضور الوالي وكبار مساعديه ، وأعضاء مجلس الإدارة والأعيان والمشايخ والعلماء والقاضي ، والشيخ غومه ونائبه ، وحضر الشيخ غومه إلى طرابلس في 12 رجب 1258 هـ / الموافق 19 أغسطس 1842 م ، واستقبل استقبالاً لائقاً ومنحه الباشا وساماً وعينه عضواً لمجلس الإدارة ، وخصص له راتبا شهريا قدره - 3000 قرش- وفى مقابل ذلك أقسم الشيخ على ولائه للدولة وكتب على نفسه إقراراً يوم ، 24 رجب 1258 هـ / الموافق 31 أغسطس 1842م جاء فيه : ((اشهدوا عليا يا أهل المشورة الخيرية ، أنني بذلت نفسي ومالي بقدر طاعتي ، في خدمة الدولة العلية وطاعتها ، مادامتُ على قيد الحياة)) (50) ، وبناء علي ذلك وقَع الحاضرون علي إقرار الشيخ غومه بتاريخ أواخر شهر رجب 1258 هـ / الموافق 6 سبتمبر 1842 م ، اعترافاً منهم بأن الإقرار صحيح ، ثم أضافوا إلي الإقرار ، عزمهم علي استنكار ما يأتي به الشيخ من أعمال سيئة في المستقبل ؛ وبتاريخ 8 شعبان 1258 هـ / الموافق 15 سبتمبر 1842 م ، بعث الوالي محمد أمين باشا برسائله الموجهة للزعامات المحلية بالجيل الغربي ، ذاكراً بالأسماء كلاً من : مشايخ قبائل الحرابة ، والحوامد ، والربانية ونالوت، وأولاد محمود ، والسلامات، وكاباو ، والرحيبات ، وفساطوا ، ووادي الشيخ ، ويفرن، ومشايخ ككلة، والقلعة، والخلائفة المحيطين بيفرن ، والزنتان والرجبان، ونالوت ، وغدامس ، تلك الرسائل تحمل عبارات الترغيب تارة ، والترهيب تارة أخرى ، حتى ثم له جمع أكبر قدر من القبائل ومشايخهم المؤيدة له . وشدد الوالي علي ضرورة حضور عشرين شيخاً من القلعة وككلة علي وجه السرعة إلي مركز الإيالة ، وأرسلت رسالة من الوالي ، إلي مشايخ الجبل بمعرفه الشيخ غومه ونصها : ((يليه إعلامكم أننا قدمنا من طرف الدولة العلية إلى إيالة طرابلس غرب ، وغايه قصدنا ومرادنا الرفق بالعباد ، وتسديد أحوال البلاد ، وأنهم ناس من ضمن الإيالة ، ولم يقدم علينا منكم أحد)) (51) ،

وقد قدمت أغلب قبائل الجبل تؤكد الولاء والتأييد للسياسة الجديدة ، وتسارع مشايخ وأعيان المنطقة إلي تقديم الولاء للسلطات الجديدة .

وما إن استقر الشيخ غومه ومساعدوه لفتره ثلاثة شهور في الإيالة ، ولكن لم يلبث أن قُبض عليه ، بناء على تعليمات من الباب العالي سنة 1258هـ / 1842م ، ووضعوه على متن إحدى السفن ، ونقلوه إلى المنفي في إسطنبول ، ومن هناك إلي طرابزون على شاطئ البحر الأسود المنطقة النائية ؛ جاء ذلك من خلال الرسالة المرسلة من والى طرابلس محمد أمين باشا ، إلي الباب العالي لإعطاء الوالي الموافقة على نفي الشيخ كان نصها : ((منذ مدة كان رئيس الأشقياء المحاميد غومه يُظهر المخالفة ، ولكن قبل بضعة أشهر دُعي بوسيلة إلى طرابلس ، وعُفي عنه ودخل تحت الطاعة ، وأعطى له رتبة رئيس الحجاب ووسام وأشياء نفيسة ، وعُين عضواً بمجلس الإدارة بطرابلس ومُنح راتباً ، وخلع عليه وعلى نائبه الشيخ مولود شيخ الشقارنة وتاغمة وعلى ابن أخيه عبدالجليل، وعلى الشيخ المرموري صهر غومه ، وجميع المذكورين لا يعرفون الشكر، ويخالفون القوانين ويفسدون أهالي الجبل ، لذلك صدرت إرادة السلطان على هذا ، وأرسلناهم في سفينة لنفيهم إلي طرابزون ، لا يرجعون مرة أخرى للبلاد ، ولهذا نوافق على استبعادهم)) (52) ، وصادق الباب العالي علي ما اتخذه محمد أمين باشا ضد الشيخ غومه .

نستنتج من ذلك أن محمد أمين باشا، كان يشك في أن الشيخ غومه وأعوانه سيلتزمون بعهودهم ، وبأنهم لن يعودوا إلى إثارة القلاقل من جديد ، والأكثر من ذلك أن الباشا كان يخشي أن يعود القنصل الإنجليزي وارنجتون إلي تدخلاته ، لإثارة الشيخ غومه ضد الدولة العلية ، فالشكوك لم تنته ، وخاصة وأن الباشا لم ينس ما كان بينهما من تبادل للرسائل وبالتالي أتخذ خطوة استباقيه ؛ لتتوالي الأحداث بالمنطقة ، ومنها قيام بعض من أفراد قبيلة السبعة حلفاء الزنتان بقتل مدير غدامس حسن آغا ، جاء ذلك في نص الوثيقة : ((التركي المملوك والذي قتلوه ببير الكلاب هو : محمد الجليدي السباع ، وأن حسن آغا وجهه الوالي محمد أمين باشا ، إلي غدامس لجمع الأموال لكنهم قتلوه)) (53) ، وكانت هذه الحادثة ذريعة تستر بها الوالي محمد أمين باشا ، ليجمع قواته ويسند قياداتها لقائد جيشه أحمد باشا ، وأمره بالتوجه لمنطقة الجبل الغربي للقضاء على مثيري الاضطرابات هناك ، ولجأ الأخير إلى استدعاء كبار القبائل لإجراء محادثاته معهم، وألقي القبض عليهم وضرب رؤوسهم الستين، ووضعها على ستين رمحاً وحملها إلى طرابلس وعلقها فوق أسوار القلعة ، ويعلق ماريوكوس قائلاً : ((

وقد تم العثور على جماجم الستين نفراً ، بعد احتلالنا للبلاد من قِبل جنود إيطاليين ، أثر أعمال حفر تمت تحت الأسوار الصلبة للقلعة)) (54) ، وتجددت الثورة بين أهالي الجيل أمام أفعال أحمد باشا ويذكر الفقيه حسن في يومياته قائلاً : ((أنه بتاريخ 14 من شهر ربيع الأول سنة 1259 هـ/ الموافق2 فبراير1843م ، تمت سيطرة القوات الحكومية التركية على مواقع هامة من الجيل الغربي ، واستقر الجيش في يفرن لمدة يومين ، واستمرت الانتفاضة مشتعلة وأصوات البنادق لا تتوقف ، وقامت القوات العثمانية بالهجوم على بلدة ككلة والقرى المجاورة لها ، وتدخلت مدن الجبل لنجدة أهالي ككلة ، وجاءت النجدة من قبائل السبعة ، وأم الجرسان ، والشقارنة ، والزنتان والرياينة ، والرحيبات ، وفساطو ، وتاغمة ، وتارمزايت ، والرجبان ، والحرابة ، وأولاد شبل ، لكنها وصلت متأخرة إلي أرض المعركة ، بعد أن قام الجيش العثماني بإحراق قرى ككلة ، وتخريب ما فيها ، وإصرار الجيش للوصول إلي قري القلعة ، وأمام فداحة الأعمال التي ارتكبها الجيش العثماني بمناطق الجبل ، تقدمت أغلب القبائل مطالبين بالعفو والأمان من السلطات العثمانية بقولهم : ((رجعنا عن كل ذلك ، وأموالنا ورقابنا لسيادتكم ، ونطالبكم بالعفو والأمان علينا)) (55) ؛ واستمرت القوات التركية متوغلة نحو غدامس ، ومع عودة ميلود سعيد الشقروني من منفاه ، تجددت الثورة ، ويُفهم ذلك من نص التقرير الذي كتبه قائد الجيش أحمد باشا بتاريخ 1 ذي القعدة سنة 1259هـ / الموافق 23 نوفمبر 1843م جاء فيه : ((إن أصل الفتنة والفساد هم المحاميد والسبعة ، ثم انظم إليهم أهالي الجبل الغربي وبعد إبعاد المذكورين إلي طرابزون ارتاحت البلاد ، ولكن بعد تمكن ميلود من الهروب من منفاه ، وقدومه إلي جربة وإرساله الرسائل إلي الجبل ، فقد بدأت بوادر الثورة تظهر من جديد)) (56) ، وبوصول ميلود الشقروني إلي الجبل الغربي خلسة بتاريخ 29 رجب سنة 1260هـ / الموافق 14 أغسطس 1844م، أعلن للناس بأن الشيخ غومه في طريقه للدخول لمنطقة الجبل بوقت قريب ، واتخذ من مدينة يفرن مقراً له ، وقاعدة لنشاطه ، وعندها كتب الوالي محمد أمين باشا رسالته إلي متصرف الجبل آنذاك أحمد افندي قائلاً : ((علمنا من رسالتكم إلينا ، من أن ميلود مستشار الشيخ غومه ، والذي فر من منفاه قد وصل إلي الجبل الغربي ، وأن الفتن والعصيان هناك فأرسلنا الجيش لإخماد ثورته ، وقد صار تخريب قصره بقرية الشقارنة ، ويتطلب الأمر المحافظة على الأمن)) (57) ، وأرسلت السلطات العثمانية قواتها العسكرية النظامية ، من إيالة طرابلس في اتجاه الجبل الغربي ، ودخل الجيش

ناحية الجبل في 8 شعبان سنة 1260 هـ / الموافق 23 أغسطس 1844 م ، وتم الإعلان عن انتصار القوات العثمانية [58] ، وأعطيت الأوامر لقائد الحملة أحمد باشا بتهديم جميع القصور بكلاً من : يفرن ، ككلة ، فساطو ، الرحيبات ، والخلايفة ، والرياينة ، والزنتان ، الرجبان ، كعقوبة للسكان هناك لمشاركتهم في التمرد والثورة على السلطات العثمانية ، وثم استثناء خمسة قصور والتي تقع بالقرب من الحدود التونسية من قضاء نالوت، وهي : قصر أولاد محمود، والمجايرة، وقصر نالوت، وقصر كاباو، وقصر الحوامد، بحجة استعمال السكان لها كمراكز دفاع ضد هجمات سكان الجنوب التونسي [59]

ب- مرحلة القبول والمهادنة

بقي الشـــيخ غومه يعاني مرارة النفي، دون حصوله علي عفو يقضي بإطلاق سراحه ، ورغم الظروف السيئة التي مرت بها المنطقة ، فإن روح الثورة لم تمت في نفوس الأهالي ، إلي أن وصلت الأخبار عن هروب الشيخ غومه المحمودي من منفاه، حيث أتاحت حرب شبة جزيرة القرم فرصة مناسبة لهروبه ، بسبب فقدان الأمن والنظام في الدولة العثمانية ، وركب الباخرة خلسة من طرابزون إلي مالطا ، وتمكن من الوصول إلي تونس مع آواخر شهر رمضان سنة 1271هـ-1854 م ، وساعدته قبائل المثاليب ، وبنو يزيد ، ومطماطة بتونس ، وأمدته بما يحتاج إليه من جِمال وخيول ، وبدأت قبائل الجبل الغربي تستعد للانضمام إليه وهي قبائل : فساطو ، الزنتان ، يفرن ، كاباو ، الرياينة ، الخلايفة ، الحرابة ، الحوامد بنالوت [60] ، وبحضوره وإلتفاف قبائل الجبل استطاع أن يهاجم قصر يفرن ، وحاصر بداخله أربع سرايا من المشاة العثمانيين ، وأسر من به مـــن جُنـــد ، ومعهم قائمقام الجبل قاسم باشا المحمودي ، وفي يوم الجمعة 14 شوال 1271 هـــ / الموافق 30 يونيو 1855 م وصل الجيش العثماني إلي غريان ، وقدم سكان قضاء غريان والأصابعة وككلة أنهم باقون في خدمة الدولة العلية ، ومبايعتهم للوالي، وعلم الشيخ غومه بتحرك العثمانيين، وعسكر هو وجنوده في عين الرومية حيت يتوفر الماء [61] ، وعمل قائد الجيش إسماعيل بك علي بث الفرقة بين أنصار الشيخ غومه ودارت المعركة بين الجانبين تكللت بهزيمة الجيش العثماني ، وأتسع نشاط الثورة ، وأعلنت قبائل ورفلة والزاوية ، وورشفانة ، والعجيلات ، والعلالقة ، وغريان وقوفها مع الحركة ، ونادت بالشيخ غومه قائداً لها . وكان تأييد عدة مناطق ساحلية لحركة الشيخ غومه ، مشجعاً له علي التوجه بنفسة علي رأس أعداد كبيرة من الثوار ، لطرد العثمانيين من جميع المنطقة

الواقعة من غربي مدينة طرابلس وحتي الحدود التونسية [62] ؛ وفي هذه الظروف الصعبة التي كان يمر بها الوالي مصطفي نوري باشا ، كتب عدة رسائل مستعجلة ، مستنجداً فيها بالباب العالي ، وقال في إحداها : ((إن الشقي غومه ترك بعض أعوانه في غريان لمحاصرة مقرها ، وأن العساكر الموجودة لدينا أقل من الكفاية)) [63] ؛ وتقدم بعض أعيان الجبل الغربي مع الشيخ غومه أنداك بعريضة مرفوعة للسلطان عبدالمجيد العثماني ، بتاريخ 1271هـ-1855م قائلين: ((المطلوب من مقام خلافتكم أن تنظروا إلينا بعين الرحمة ، والنظر في مصالح المسلمين)) [64] ؛ واستمر الشيخ غومه وأنصاره ، في شهر محرم 1272 ه ـ/ الموافق سبتمبر 1855 م ، في مهاجمة كلاً من : غريان، والزاوية ، ورشفانة ، جنزور، وبهذه الفترة أسندت السلطات العثمانية مهام الإيالة ، إلي الوالي الجديد عثمان باشا 1855 ـ 1859م ، الذي حاول وضع حداً للشيخ غومه وأرسل الوالي عثمان باشا بتاريخ 11 محرم سنة 1271هـ- الموافق 20 سبتمبر1855م ، إلي الصدر الأعظم معروض يقول فيه :((سنخرج غداً والعساكر الموجودة بقيادة أمير اللواء عبدالله باشا، وأحمد باشا، وسنزيل فساد الأشقياء كلياً)) [65] ، ودخلت العساكر العثمانية قصر يفرن ، وحدت تصدع كبير في صفوف الثائرين ، وتأكد لدي معظم القبائل الثائرة مع الشيخ غومه منذ فترة طويلة ، أن استمرارها في الثورة صار صعباً في هذه الظروف ، خصوصاً بعد ما فر الشيخ غومه إلي قرب الحدود التونسية ، وانضمت القبائل الثائرة مستفيدة من عهد الأمان الذي أعطي للقبائل المستسلمة [66] ، وبدأت بوادر الهدوء والإستقرار داخل الجبل ، وقام مجموعة من مشايخ وأعيان كلاً من نالوت ، والحوامد ، وكاباو ، والحرابة وغيرهم بإرسال تقريراً بتاريخ 27 شوال سنة 1272هـ / الموافق يونيو1856م ، يحوى تعهدهم جميعاً للدولة العلية جاء فيه : ((إن الشقي غومه الذي سبب الفساد والاختلال منذ سنوات في قائمقامية الجبل الغربي وأزعج الناس والحكومة ، وأن الشقي وصل إلي وازن في حدود تونس ، وفر إلي ما وراء الحدود ، وصار الناس يدعون للدولة العلية وأهالي الجبل ويتعهدون بالقبض على من يكاتب المذكور ، وأن لا يعطوه الذخيرة والماء ، وأنهم موالون للدولة العلية)) [67]، وتأكد لدى معظم قبائل الجبل ، مع دخول القوات العثمانية إلي المنطقة ، أن استمرارها في الثورة صار صعباً ، وانضمت للدولة العلية مستفيدة من عهود الأمان الذي أعطيت لهم ، واتجه الشيخ غومه إلي تونس ، ومنها دخل إلي الجزائر عن طريق وادي سوف سنة 1274هـ- 1858م ، ولـم يطب له المقـام هناك ، وعاد مسرعـاً إلي وطنه ، وكانت عيـون

العثمانيين لـــه بالمرصاد فلاحقـــوه وحاصروه وقاتلهـــم حتى لقـــي مصرعه بـــوادي آوال(68) فـــي العاشر من شعبان سنـــة 1274ه / الموافق 26 مارس 1858م [69] ، وعمل الولاة عقب مقتل الشيخ غومه إلي التقرب من مشائخ القبائل ، بتوزيع الهدايا من سيوف وطرابيش وبرانيس وبنادق وألقاب ونياشين ، حتي يضمنوا بذلك عدم تفكيرهم في القيام بتأييد دعوة الثائرين بقبائلهم إلي تجديد الثورة ، وتنفـــس ولاة الدولة العثمانية الصعـداء ومضو فـــي تنفيذ خطط الإصلاح .

المحور الثالث ــ الإصلاحات العثمانية والتطـــور الاداري في لواء الجبل الغربي (1842 – 1911 م):

تميزت فترة التحولات الإدارية بتطبيق القواعد والقوانين الجديدة ، سواء على مستوى الدولة أو علي مستوى الولاية ، أو علي مستوى ملحقات الولاية والأقضية التابعة لها ، ومنها الجبل الغربي في محاولة من قبل الساسة العثمانيين لإعادة هيبة الدولة ، والتأكيد على مركزية الحكم والقوانين فيها ، وتحديث المؤسسات الحكومية ، وجاءت أولي محاولات الإصلاح للتنظيم الإداري في ايالة طرابلس الغرب ، علي يد المشير محمد أمين باشا 1842 ــ 1847 م ، الذي وصف بأنه عُين والياً علي طرابلس الغرب لتطبيق المبادئ الإصلاحية التي تضمنها خط (شريف كلخانة) ، والتي عُرفت بالتنظيمات الخيرية [70] ، بعد أن بدأت الإيالة تشهد نوعاً من الاستقرار النسبي عقب القضاء علي الحركات المضادة للوجود العثماني ، وترافق تعيين محمد أمين باشا علي إيالة طرابلس ، إصدار الدولة العثمانية لنظام (القائمقاميات) سنة 1842 م ، واشتملت كل قائمقامية علي عدد من المديريات يديرها قايد ، وقد تأخر إنشاء قائمقامية الجبل الغربي إلي أن تم إخماد ثورة الشيخ غومه المحمودي سنة 1858 م ، وأصبح قاسم بيري قائمقاماً علي منطقة الجبل الغربي [71] ، وشملت إصلاحات المشير محمد أمين باشا الإدارية تأسيس المجالس الاستشارية بكل قائمقامية ، وإشراك العناصر المحلية في الشؤون الإدارية ، وقد ضمت في عضويتها القاضي والمفتي وعدداً من الأعيان وشيوخ القبائل ، والملاحظ بالنسبة للسلطات العثمانية ، هو تدخلها في شأن تعيين مشايخ القبائل المختلفة بعد الترشيح وتزكية مدير المديرية وإحالة ذلك إلي الوالي ، الذي يصدر من بعد أمره الولائي حول تعيين ذلك الشيخ ، بهدف ضمان ولاء البنية الاجتماعية ، وضمان تحصيل الضرائب المترتبة علي القبائل بالمنطقة [72] ، واستمر العمل بهذا التنظيم في إيالة طرابلس الغرب حتي صدور قانون تنظيم الولايات في 7 جمادي الاخر 1281 هـ/ الموافق 6 نوفمبر

1864م [73] ، كجزء من الإصلاحات العثمانية الواسعة في تنظيم شؤون الدولة ، وضبط للمركزية الإدارية علي الأقاليم العثمانية التابعة لها ، والغاء التنظيمات القديمة ، إذ عمل الولاة علي استحداث وحدات إدارية جديدة في المناطق النائية التي شهدت اضرابات وتغيرات ، طبقاً لتلك التقسيمات الإدارية ، وقُسمت الولاية إلى أربعة سناجق أو ألويه ، والذي يهمنا منها لواء الجبل الغربي ومركزه يفرن ، ويتألف من قائمقاميات : يفرن ، فساطو ، نالوت ، غدامس ، ناحية ككلة ، ناحية الزنتان ، ناحية الحوض ، وكان الغرض الأساسي لتأليف هذا اللواء : حفظ الأمن والاستقرار ، إضافة إلي ضبط إيرادات الدولة وتحصيلها من تلك الأقضية والنواحي . [74]

النظام الإداري

إن الهدف من وراء برنامج الإصلاحات الإدارية الشاملة ، بناء قاعدة الحكم المباشر وسيطرة الحكومة علي جميع ولاياتها ، وهذا يترتب عليه وضع حد لنفوذ الولاة في الترتيب الأول ، وتانياً تمكين المشايخ والأعيان في المشاركة بالحكومة المحلية ومساعدة الولاة لإدارة شؤون بلدانهم ، ولو بصفة رمزية [75] ، وكانت الخطوة الأولي في مضمون قانون الإصلاحات الإدارية ، والذي اعتمدت أحكامه على التنظيم الإداري الفرنسي ، تظهر أثارها في ولاية طرابلس الغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ويعد صدور قانون تنظيم الولايات في 7 جماي الأخر سنة 1281هـ-1864م في عهد السلطان عبدالعزيز الأول 1861-1876م ، بتحويل إيالة طرابلس الغرب الي ولاية عثمانية في نوفمبر سنة 1864م [76] ؛ ومنها شرع هذا القانون بإعادة تنظيم التشكيلات الإدارية في سائر الوحدات الإدارية لولاية طرابلس الغرب ، حيت قسمت البلاد الي مناطق عرفت باسم الألوية جمع لواء (77) أو متصرفية ، وينضوي تحت اللواء عدد من الأقضية جمع قضاء ، وبكل قضاء عدد من المديريات والقري ، وبناء علي ذلك أصبحت ليبيا تقسم إداريا إلي الفروع الأساسية الأتية : لواء طرابلس وفيه مقر حكومة الولاية ، لواء بنغازي ، لواء الخمس لواء فزان ، لواء الجبل الغربي [78] ، وتلك الوحدات الإدارية التابعة لولاية طرابلس الغرب ، بدءً باللواء (السنجق) وانتهاء (بالناحية) كانت تُصنف إلى ثلاث درجات [79] ، ومعايير التصنيف اتخذت وفق مساحة الوحدة الإدارية ، وكثافة سكانها ، وموقعها الجغرافي ، وبالتالي فإن مخطط البناء الإداري للواء الجبل الغربي هو درجة ثالثة .

ـ **اللواء : المتصرفيـــة** ، كل لواء له مجلس يرأسه موظف باسم متصرف ، له نائب وأعضاء أخرون ، فأما لواء الجبل فكان له مجلس يتكون من المتصرف ،

والمحاسب ، والمفتي ، وخمس أعضاء ، ويتألف لواء الجبل الغربي (متصرفية) من مجموعة أقضية وهي : قضاء يفرن ومركزه يفرن (80) ، وأشارت الوثيقة بمركز اللواء ونصها :((وصلت إلي مركز متصرفية سنة 1316هـ-1897م لتقديم الضمانة واليمين مع الخمسين فارساً من أعيان مالكية الرحيبات وفساطو ، اللذين جاءوا إلي مركز اللواء يفرن مدة 7 أيام وكان يوماً مشهودا)) [81] ؛ و- أيضاً - قضاء فساطو ، قضاء نالوت ، قضاء غدامس ، أما النواحي فهي : ناحية الحوض(82) ، ناحية الزنتان ، ناحية ككله ، ناحية مزدة [83] ؛ وضم النظام الإداري في لواء الجبل الغربي الهيكلية التالية :

اللواء (المتصرفية) ، القضاء (القائمقامية) ، الناحية (المديرية)

اللواء (المتصرفية)	القضاء (القائمقامية)	الناحية (المديرية)
الجبل الغربي ومقره (يفرن)	يفرن – فساطو – نالوت غدامس	ناحية الحوض ناحية الزنتان ناحية ككلة ناحية مزدة

(شكل توضيحي لتقسيمات لواء الجبل الغربي)

ويرأس اللواء المتصرف(84) ، والذي يُعين من قِبل السلطان مباشرة وبأمر سلطاني (فرمان (85) ، ويكون المسؤول المباشر أمام الوالي على تنفيذ القوانين والأوامر الصادرة إليه ، وعليه النظر في الأمور الإدارية ، والمالية والأمنية ، وتعيين وانتخاب مدراء الأقضية والنواحي الواقعة ضمن لوائه وهو من يترأس اجتماعات مجلس إدارة اللواء ، ويحدد مواعيد انعقاد المجالس الإدارية للأقضية والنواحي بعد أخذ الموافقة من الوالي بالولاية ، ويراقب أعمال جميع موظفي الدوائر التابعة له ، وإبلاغ الوالي عن حالات التقصير منهم ، واقـتراح الإجراءات المناسبة بحقهم؛ وتشير هذه المراسلة المبعوثة من الوالي أحمد راسم باشا ، إلي راغب بيك المصري(86)متصرف الجبل ، مؤرخة بتاريخ 29 ذي القعدة سنة 1304هـ /الموافق14 سبتمبر سنة 1888م ، يقول له فيها : ((عليك مراجعة طلبات أرباب المصالح ، والمراجعين راساً ، وأن تستمع إلي إفاداتهم بكامل اللطف والتأمل وبالروية ، ثم إجراء اللازم على وجه العدل والإنصاف ، وتسوية الأمور والمصالح العامة والابتعاد عن قبول الرشاوي ، وأن تضع صباحاً ومساءً نصب عينيك عاقبة هذا الأمر)) [87] ؛ ويعمل بمعية المتصرف مجلس لمساعدته في إدارة شؤون اللواء ويتكون من : المتصرف ، وله نائب وسكرتير باسم كاتب تحريرات ، والمحاسب (مدير المال) والقاضي(88) وناظر الأوقاف ، وكلاً من القاضي وناظـــر الأوقاف يتبعان المذهب

الحنفي ، مذهب الدولة العثمانية ، والقاضي الحنفي تقتصر مهامه على الجند وموظفي الدولة من الأتراك ، أما القاضي المالكي الآخر، فهو الذي يقوم بالقضاء بين الناس والأهالي وفقاً لقواعد المذهب المالكي ، مذهب إيالة طرابلس الغرب ، بالإضافة إلي المفتي وخمسة أعضاء آخرون [89] ، ورغم انتشار المذهب الإباضي بين (الجبالية) ، والذي تحاربه الدولة العثمانية ، وتضيق علي أتباعه ، وبالتالي حتي وإن وجد بعض من الموظفين بالسلك الإداري من أتباع هذا المذهب ، فلا يشار إلي ذلك ، لأجل بقاؤهم في وظائفهم داخل الأقضية التابعين لها . ونستعرض أسماء بعض من متصرفي لواء الجبل الغربي علي سبيل المثال ، وهم كالتالي (90)

أحمد عزت : متصرف الجبل لسنة 1286هـ -1869م

محمد رفعت : متصرف الجبل لسنة 1288 ه-1871م

مصطفي كامل بك : متصرف الجبل لسنة 1289ه-1872م

محمد عبد الرفيع بن سليم : متصرف الجبل لسنة 1291ه-1874م

مصطفي فائق باشا : متصرف الجبل لسنة 1293ه-1876م

أحمد بيري : متصرف الجبل لسنة 1297ه-1880م

محمد علي : متصرف الجبل لسنة 1312 ه ــ 1895 م

محمد راشد باشا بن عزيز : متصرف الجبل لسنة 1314 ه ـ 1897 م

علي نصرت باشا : متصرف الجبل لسنة 1316 ه ـ 1899 م

محمد توفيق : متصرف الجبل لسنة 1318 ه ــ 1901 م

موسي بك : متصرف الجبل لسنة 1325 ه ـ 1908 م

السيد الحاج محمد شوقي بن بكر علي : متصرف الجبل لسنة 1326 هـ ـ 1909 م .

محمد بهجت بن حسين لطفي باشا : متصرف الجبل لسنة 1328 ه ـ 1911 م

أما ما يخص النواب أو الوكلاء فمن بينهم : [91]

أحمد بيري : وكيل متصرف الجبل لسنة 1291هـ-1874م

أحمد آغا بكباشي : وكيل متصرف الجبل لسنة 1295هـ-1878م

حسن بك : وكيل متصرف الجبل لسنة 1304 ه ــ 1887 م

حافظ علي حيدر : وكيل متصرف الجبل لسنة 1310 ه ــ 1893 م

أحمد رفعت : وكيل متصرف الجبل لسنة 1314 ه ــ 1897 م

أحمد رفعت : وكيل متصرف الجبل لسنة 1316 ه ــ 1899 م

محمد جلال الدين بكباشي: وكيل متصرف الجبل لسنة 1324 ه ــ 1907 م
محمد عاصم : وكيل متصرف الجبل لسنة 1328 ه ــ 1911 م

أما ما يتعلق بالمحاسب ، ومدير المال ، فكلاهما يكونا المسؤولين عن الأمور المالية ، وتطبيق القوانين والتعليمات الصادرة من الولاية ، وارتباطه بالدفتر دار مباشرة لتدوين الحسابات المالية ، ومن بينهم علي سبيل المثال لا الحصر : [92]

السيد سليمان رأفت : كاتب مال الجبل لسنة 1267 ه ــ 1850 م
عزت بك : محاسب الجبل لسنة 1286 ه ــ 1869 م
مصطفي مظهر : محاسب الجبل لسنة 1288 ه ــ 1872 م
السيد محمد سعيد : محاسب الجبل لسنة 1289 ه ــ 1873 م
رسول سامي ابن كاظم : محاسب الجبل لسنة 1318 ه ــ 1901 م

أما مهام مدير التحريرات ، فهو من يُشرف على جميع المكاتبات والمراسلات والقيود والسجلات داخل اللواء ، ومن بينهم علي سبيل المثال لا الحصر : [93]

مدير تحريرات : الحاج علي باشا لسنة 1281 ه ــ 1864 م
مدير تحريرات : حسن أفندي لسنة 1286 ه ــ 1869 م
مدير تحريرات : حافظ علي حيدر لسنة 1310 ه ـ 1893 م

وقد ورد تعيين على افندي في إحدي الوثائق ونصها : ((هذا ما تم عن مجلس إدارة لواء جبل تعيين كاتب ومأمور في حضرة القــائمقام فـــي مقام متصرفيـــة ، فصار تعيين على افندي كاتب والتصــديق على ذلك)) . [94]

إن الأعضاء المعينون بمجلس الإدارة على مستوي اللواء ، أو الأقضية كان عددهم في الغالب أربعة أشخاص ، وأقصي حد ستة أشخاص ، ويتم اختيار الأعضاء على مستوى اللواء ، من خلال تشكيل لجنة انتخاب برئاسة المتصرف ، تقوم بإعداد قائمة مرشحين من الأعيان ، وترسل إلي سكان كل قضاء للتصويت عليها ، واختيار من : 2 إلي 3 أعضاء ، وأحياناً ما بين : 4 إلي 6 أفراد لعضوية مجلس إدارة اللواء حسب أكثرية الأصوات ، وتُحال القوائم بعد ذلك إلي الوالي ، ليتم اختيار وتعيين الأعضاء المطلوبين بالمجلس[95] ، ويعقد المجلس الإداري اجتماعاته داخل مركز اللواء (قضاء يفرن) ، برئاسة المتصرف لاستعراض ومناقشة كافة الأمور المتعلقة بشؤون اللواء ، والاقضية التابعة له ، ومن بينها : التدقيق في إيرادات اللواء ومصاريفه ، والتفتيش على حسابات الدوائر ، والتسجيلات الخاصة بالملكيات العقارية ، وجباية الضرائب ، ودراسة الأمور المتعلقة بالزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، والصحة ، والاطلاع على

التقارير التي يتم عرضها من قبل قائمقام كل قضاء ، وليس من اختصاص مجلس الإدارة أو المتصرف التدخل في الأمور القضائية والشرعية [96] ، ونستعرض أسماء بعض متولي مناصب لواء الجبل حسب السنوات ، من خلال ما توفر معنا لبعض الأعداد الخاصة بالسالنامات وهي كالتالي :

سالنامة (97) دفعة (1) لسنة 1286هـ-1869م ، متولي مناصب لواء الجبل الغربي هم كالتالي :

متصرف السنجق:	قاسم باشا
نائب المتصرف:	أحمد أفندي
محاسب المتصرف:	عزت بك
المفتي:	حاجي محمد بن صالح أفندي
كاتب التحريرات:	حسن أفندي

أما أعضاء مجلس إدارة اللواء فيتكون من:

رئيس متصرف لواء: قاسم باشا؛ ونائب اللواء والمحاسب والمفتي وكاتب التحريرات جميعهم أعضاء معينين، أما الأعضاء المنتخبون فهم كالتالي:

نائب اللواء :	محمد أغابن
محاسب اللواء :	محمد أفندي
مفتي اللواء :	حاجي سالم اغا
كاتب تحريرات اللواء :	أحمد آغا
مجلس كاتبي لواء :	محمد آغا

من خلال الأسماء الواردة نلاحظ أن أغلب متولي مناصب اللواء ، ومجلس إدارة اللواء أعضاء محليين ، أما المحاسب ، والمفتي فهما أعضاء غير محليين ، والسبب يرجع إلي حرص الدولة علي التحصيل المالي (جباية الضرائب) ، وأما ما يخص المفتي يجب أن يكون علي المذهب الحنفي ، وهو مذهب الدولة العثمانية الرسمي ، إضافة إلي أن التغيير في وضع التشكيلات الإدارية بداء يتغير في الإيالة نتيجة لعاملي الأمن والاستقرار ، وأن الدولة العثمانية في تلك المرحلة أجبرت علي ضرورة إيجاد نمط للعلاقات مع سكان الولاية كافة ، تضمن بواسطتها السيطرة علي البلاد بدون تحدي أو مقاومة ؛ من أجل ذلك بادرت السلطات العثمانية لاستيعاب العناصر والفئات صاحبة النفوذ في المجتمع ، من الوجهاء والأعيان والقضاة، من ذوي الكيان الاقتصادي والاجتماعي بالمؤسسات الإدارية ، وأتاحت لهم الفرصة للمشاركة في

إدارة شؤون البلاد ، وراعت السلطات المصالح الاقتصادية لهؤلاء من خلال الإعفاء من الضرائب ، ودفع المعاشات ، وبعض المزايا الأخرى [98] ، ومنها وجدت الفئة صاحبة النفوذ في المجتمع أن مهمة الحفاظ علي مصالحها الخاصة تتطلب التعاون والتأييد للسلطات العثمانية الحاكمة .

وأشارت إحدى الوثائق والمؤرخة في شهر ربيع الأول سنة 1322هـ / الموافق يونيو 1905 م وهي جامعة لمتولي مناصب اللواء بهذه السنة جاء نصها : ((في بنداو(99) وليمة حضرها دولتو المتصرف حافظ باشا ، وفضيلة القاضي الشرعي ، وكلاً من أصحاب العزة المحاسبجي علي بيك، ومدعي العموم ، ورئيس البلدية ، والمستنطق ، ومدير الدفتر الخاقاني ، ومدير التحريرات وما يقرب من مئة نفر بين المأمورين والأعيان والأتباع ، فارسلوا في حضوري سليمان عبد الله الباروني مخصوصاً بجواب ، حرره حضرة الكامل نور الله أفدي البوزباش)) . [100]

القضاء

قســم لواء الجبل الغربي إلي أقضية، وفقاً للكيفية التي نص عليها قانون نظام الولايات العثمانية وهي: قضاء يفرن المركز، وقضاء فساطو ، قضاء نالوت ، قضاء غدامس ، ويمثل كل قضاء وحدة إدارية يُديرها قائمقام بمساعدة مجموعة من الموظفين بمجلس الإدارة، وعد القضاء أكبر وحدة إدارية داخل اللواء ، والقائمقام يخضع لأوامر والي الولاية وتعليماته، ويمكن استعراض تركيب الجهاز الإداري داخل قضاء الجبل، واختصاصات الموظفين العاملين فيه، وفقاً للهرم الإداري العثماني في القضاء على النحو التالي:

القائمقام : ويعتبر أعلى سلطة إدارية في القضاء ، ويراعي في عملية اختياره الدقة المتناهية وأن يكون من ذوي الصفات الحسنة وممن يتكلمون العربية ، وعلى دراية وخبرة بأحوال سكان القضاء ، وعليه الاهتمام بنهج الشرع الشريف ، واتباع القوانين الإدارية ويُعين من الباب العالي بعد ترشيحه من والي الولاية(101) ، ولا تزيد مدة توليه علي سنتين ، ينقل بعدها إلي قضاء آخر بعيد عن مقر إقامه الأصلي ، أو توظيفه بعيدا عن القضاء الذي ينحدر منه ، وذلك لضمان عدم التراخي في تنفيد تعليمات الولاية ، وهو المسؤول الأول على إدارة الشؤون السياسية ، والمالية ، والأمنية بالقضاء ، وعلية يقع تنفيذ جميع أوامر الدولة والتنبيهات التي ترد من الولاية ، والمسؤول أيضاً على جمع موارد الضرائب ، وتحويلها إلي مركز اللواء ، وتنفيد الأحكام القضائية ، ويتولى تنفيد جميع أوامر الدولة والتنبيهات التي ترد من طرف

الولاية ، وهو من يترأس مجلس إدارة القضاء لكونه من الأعضاء الدائمين ، الأمر الذي يمنحه سلطات واسعة بالجهاز الإداري في القضاء [102] ؛ ((ووجب عليك أيها القائمقام ، الاهتمام والاعتناء بأمر التحصيلات الميرية ، وأحذر من أن يقع توزيع شيء زائد عن الميري المقرر)) [103] ؛ ويتخذ القائمقام من مركز القضاء مقراً لإدارة شؤونه ، ويعتبر قضاء يفرن(104) مركز لواء الجبل الغربي ، ويترأس مجلس إدارة القضاء عند الانعقاد ، ويقوم بتحديد مواعيد الاجتماعات بعد موافقة المتصرف ، ويتولى ترشيح مديري النواحي التابعين للقضاء ، ويتولى المراقبة والتفتيش على الوحدات الإدارية التابعة للقضاء والنواحي ، وهو الآمر علي القوة العسكرية في قضائه ، يستخدمها بحسب الحاجة ، وبالاتفاق مع المتصرف . [105]

وبنـاء على ما ورد بالوثائق والسالنامات العثمانية ، التي تشير إلى أسماء ممن تولى منصب القائمقام في أقضية لواء الجبل الغربي خلال سنوات مختلفة ، من بينها إحدى الرسائل المبعوثة من الباب العالي ، وتحديداً من السلطان عبدالمجيد ، جاء فيها : ((أنه بعد إتمام فتح الجبل الغربي تم انتخاب الشيخ أحمد أفندي الطرابلسي التوغار الذي كان على المذهب الحنفي ، نائباً على قائمقامية الجبل الغربي ، من طرف مجلس الولاية ، وأعطيت إلي يده المنشور الخاص بذلك من طرف قاضي طرابلس)) [106] ، ومن بين الأسماء الذين تولوا منصب القائمقام بقضاء الجبل الغربي هم : [107]

السيد أحمد أفندي(108) : قائمقام الجبل الغربي لسنة 1260هـ-1844م

محمد باشا : وكيل قائمقام الجبل الغربي لسنة 1262هـ-1846م

قاسم باشا المحمودي(109) : قائمقام الجبل وملحقاته لسنة 1264هـ-1848م

الحاج خورشيد اقيوجي باشا : قائمقام الجبل الغربي لسنة 1265هـ-1849م

أحمد مسعود : قائمقام الجبل الغربي لسنة 1267هـ-1851م

قاسم باشا المحمودي : قائمقام الجبل الغربي لسنة 1268ه-1852م

السيد عثمان : قائمقام الجبل الغربي لسنة 1274 ه ــ 1858 م

الحاج علي باشا فوزي : قائمقام الجبل الغربي لسنة 1281 ه ــ 1865 م

علي باشا : قائمقام الجبل الغربي لسنة 1284 ه ــ 1868 م

الحاج محمود أفندي : قائمقام الجبل الغربي لسنة 1294 ه ــ 1878 م

حسين حسيب : قائمقام الجبل الغربي لسنة 1302 هـ ــ 1885 م

أحمد أفندي: قائمقام الجبل الغربي لسنة 1815 هـ ــ 1898 م

السيد محمد باشا : قائمقام الجبل الغربي لسنة 1324 هـ ــ 1907 م

حسين باشا : قائمقام الجبل الغربي لسنة 1328 هـ ـــ 1911 م

ويساعد القائمقام (مجلس إدارة القضاء)، ويتم اختيار أعضاء المجلس بالقضاء ، من خلال لجنة مُشرفة على الانتخابات برئاسة القائمقام داخل القضاء ، تقوم بتجهيز قائمة أسماء لمجموعة من أعيان وشيوخ القبائل والفقهاء والقضاة ، من بين ((الذوات الحائزين علي ثقة الأهالي)) (110) ، بهدف إيجاد نوع من المشاركة الأهلية (الشعبية) بالأقضية التابعة للولاية ، وبعدها تقوم اللجنة باعتمادها على عدد الأصوات في إختيار الأعضاء المكلفين للمجلس ، وتحيل أصحاب الأصوات الأعلى أسماؤهم إلي المتصرف ، الذي يقوم باعتمادهم كأعضاء في مجلس القضاء ، ويتجدد الترشيح للجنة الأعضاء كل سنتين (111) ، وهو ما أشارت إلية السالنامة دفعة (3) الصادرة بتاريخ 1282ه-1871م جاء فيها ما نصه : ((ويتراس المجلس القائمقام ، ونائب القائمقام ، ومدير مال القضاء ، ومدير تحريرات ، والمفتي فضلاً عن عدد الأعضاء من أهالي المنتخبين الذين يتم تغيرهم كل سنتين ، وتأخذ القرارات بالمجلس بأغلبية الأصوات)) (112) ، وجاء في إحدى الوثائق الأخرى حول ما تم المصادقة علية فيما يخص تأسيس إحدى الزوايا (113) الجبل ونصها: ((وقع التصديق من 8 أعضاء بمجلس القائمقامية ، ومن عدد 2 كاتب مال ، ومن عدد 2 مفتي ، ومن نائب سنجق الجبل ، ومن قائمقام الجبل الغربي في حينها)) (114)

مدير مال القضاء : وهو المسؤول مسؤولية تامة عن الأمور المالية للقضاء أمام محاسب اللواء ، وعليه فقد حُددت صلاحياته بإجراء أمور القضاء المالية ، وفق النظام المالي وتعليمات محاسب اللواء التي يبلغها للقائمقام بالقضاء بواسطة متصرف اللواء ، وهو ما أشارت إليه احدى الوثائق المتعلقة بهذا الخصوص ، حيث أرسلت رسالة من الباب العالي ، إلي متصرفية يفرن المركز وقائمقامها في سنة 1315هـ-1898م ونصها : (يُطلب منكم إرسال المبلغ المحول إلى أحمد أفندي ، عن طريق قلم الولاية ومقداره 15000 قرش ، وعليكم إرسال المبلغ وفي اسرع وقت ممكن)) . (115)

مدير تحريرات: وهو المسؤول عن جميع تحريرات القضاء، وبواسطته تتم المكاتبات الرسمية بين القائمقام والمتصرف وأجهزة الإدارة في الولاية، وحفظ السجلات والأوراق الخاصة بالقضاء. (116)

مأمور نفوس القضاء: وهو المختص في المحافظة على دفتر تحرير النفوس والأملاك العمومية.

ومن بين اسماء متولي مجلس إدارة القضاء لبعض السنوات بحسب ما توفر معنا ما يلي : [117]

السيـــد سليمـــان رأفت : كاتب مـــال الجبـــل لسنـــة 1267هـ-1851م

مصطفي مظهر : محاسب الجبل لسنة 1288 ه ــ 1872 م

حافظ على حيدر : مدير تحريرات الجبل لسنة 1310ه-1892م [3]

رسول سامي ابن كاظم : محاسبجي الجبل لسنة 1318 هـ ــ 1902 م

الناحية :

وحدات إدارية صغيرة تتبع القضاء ، وكل ناحية يرأسها مدير يعينه الوالي ، ويكون مسؤولاً أمام القائمقام بالقضاء التابع له ، عن تنفيذ جميع القوانين والأوامر والتعليمات الصادرة إليه في حدود وحدته الإدارية ، ويزود مدير الناحية القائمقام بجميع المعلومات والأحداث التي تقع في ناحيته ، كالنزاعات التي تحدث بين الأفراد أو القبائل حول ملكية الأراضي ، ومشاكل الميراث ، والتبليغ عن الولادات والوفيات في ناحيته ، وكافة الأمور الاجتماعية التي تصله من خلال مختاري القرى بداخل الناحية ، ومن مهامه أيضاً الإشراف على انتخاب مختاري القرى ، والتأكد من نزاهتهم ، وثقة السكان بهم ، والتحقق من الشكاوي التي قد تقدم ضد مختاري القرى أو مأموري الضرائب ، والحفاظ على أموال الناحية وإيصالها إلي مركز القضاء وتسليمها للقائمقام [118]، والإبلاغ عن الأوضاع السياسية والتحركات التي قد تحدث بناحيته ، وجاء في الرسالة المبعوثة من الحاج عبدالله من منطقة الصيعان التابعة لناحية الحوض ، والتي تم إرسالها إلي الشيخ سليمان عبدالله الباروني بتاريخ 28 ربيع الأول سنة 1327ه / الموافق 14 فبراير 1911م يخبره فيها بالتالي : ((إن دولة فرنسا دخلت في حدودنا من جهة الناحية المذكورة ، حتى لم يبق بينها وبين قصر الجوش إلا مسافة ساعات فقط ، وصاروا ينحتون في الأرض ويضعون فيها الأحجار المنقوشة ، زاعمين أنها حد فاصل بيننا وبينهم ، وبعد ذهابهم ، وثب أهالي الصيعان عليها وكسرتها جميعاً))[119] ؛ جاءت الحادثة بالفترة التي شهدت فيها المناطق الغربية من الولاية اضرابات كبيرة ، نتيجة للاحتلال الفرنسي لتونس سنة 1881 م ، وما ترتب علية من التعديات علي أنحاء اللواء .

ويتألف مجلس إدارة الناحية من مدير الناحية ، ومن المعايير التي حددها القانون الأساسي للمرشحين إلي عضوية المجالس بالمديرية ، أن يتم اختيارهم من بين

الأعيان الذين تزيد أعمارهم على الأربعين سنة ، وأن يكونوا من الذوات اللذين حازت أفعالهم وآثارهم تجاه الدولة العثمانية بالاستحسان والرضا [120] ، ويتراوح عدد أعضاء المجلس بين أربعة أعضاء إلي ستة ، بما فيهم مدير الناحية ، والنائب ، والمفتي ، والكاتب ، وهو ما ورد في تصريح والي إيالة طرابلس الغرب قوله : ((في سبيل إيجاد نوع من المشاركة المحلية الأهلية (الشعبية) في إدارة شؤون ملحقات الإيالة ، من خلال الاستعانة ببعض الأعيان وشيوخ القبائل في أعمال الإدارات المحلية ، من خلال عدة وظائف انيطت بهم بمجالس الإدارة المحلية بالمديرية)) [121]، ويشترط أن يكون المرشح لعضوية مجلس إدارة المديرية (الناحية) بعيداً عن المشاركة في الاضطرابات والتمرد على السلطات العثمانية ، وملتزماً بأداء ما عليه وعلى قبيلته من ضرائب للخزينة العثمانية ، (والوقوف والجهد والاجتهاد في تحصيل الأموال الميرية والأعشار الشرعية بوقتها وتمامها ، علي موجب الأصول العدلية)) [122].

إن العضوية في هذه المجالس تكون لأولئك المشهود لهم بالولاء للدولة العثمانية ، وهي مقتصرة على البعض من الأهالي ، وعلي القبائل المؤثرة بالوسط الاجتماعي ، ويتم الاختيار بناء على الترشيح والتزكية ، وتشير الوثيقة التالية وهي مضبطة قام بأرسالها مجلس ناحية ككلة ، للوالي في طرابلس ، يبينون له فيها رضاهم بحسن سيرة مدير الناحية الذي تم تعيينه على ككلة ونصها : ((ورضينا بحسن سيرته والأمر أمركم)) [123] ، وتمدنا عدد من السالنامات بأسماء متولي شؤون الناحية من ملحقات اللواء ، وفيما يلي ذكر للبعض منها حسب التسلسلات السنوية

ـــ سالنامة دفعة (6) ، لسنة 1286ه-1869م . [124]

ناحية مزدة (125) :

مدير الناحية : محمد آغا، النائب: محمد أفندي، مال مأموري وكاتبي : سعيد أفندي جميعهم أعضاء محليين، أما أعضاء مجلس الناحية المنتخبون فهم : محمد أغا ، حاجي إبراهيم أغا ، محمد أغابن ، على آغا .

ناحية ككلة ، وتتبعها الأصابعة . [126]

مدير الناحية : جابر آغا ، النائب : خليفة أفندي ، مال مأموري وكاتبي : أحمد أفندي وهم أعضاء محليين ، أما أعضاء مجلس الناحية المنتخبون فهم : عبدالرحيم أفندي ، ميلاد أغا أبي القاسم أغا ، عمر آغا .

ـــ سالنامة دفعة (10)، لسنة 1301هـــ-1883م: [127]

ناحية الحوض (128):

مدير الناحية: عبد الله أبوزيد، النائب: عثمان عارف أفندي، مال مأموري وكاتبي: مانه أفندي، وهم أعضاء محليين، أما أعضاء مجلس الناحية المنتخبون فهم: حاجي أحمد صرادي أفندي، على أبو جناح أفندي، مبارك الشبلي أفندي،

والجدول التالي يوضح رواتب رؤساء الجهاز الإداري بلواء الجبل الغربي وهو كالتالي : (129)

ت	اسم الموظف	الراتب الشهري
1	متصرف لواء الجبل	65 جنيهاً ذهبياً
2	قائمقام لواء الجبل	15 جنيهاً ذهبياً
3	مديرو نواحي لواء الجبل	6.5 جنيهاً ذهبياً

(جدول يوضح مرتبات رؤساء النظام الإداري)

2 ــ النظام القضائي:

حرصت الدولة العثمانية على إعادة تطوير النظام القضائي ، وإيجاد المحاكم الشرعية لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، التي كفلها القانون في حق التصرف والنظر في الدعاوي المرفوعة أمامها ، كالفصل بين المتخاصمين ، والنظر في الدعاوي الحقوقية والجنائية فيما عُرف (بالقضاء الشرعي)(130) ، وقد عُزز العمل بقانون التنظيمات العثمانية الخاص بتشكيل المحاكم سنة 1283هـ-1866م ، خاصة بعد اكتمال الهيكلية الإدارية للمؤسسات المختلفة بولاية طرابلس وملحقاتها ، ومنها منطقة لواء الجبل الغربي ، وتولت الدولة العثمانية تعيين قاضٍ من استنبول ليرأس المحكمة الشرعية بمركز الولاية ، وهو قاضي حنفي المذهب ، وفي تقديرنا أن ذلك أحد أساليب سياسة السلطات العثمانية ، لإحكام قبضتها علي جميع مناحي الحياة في ولاياتها وملحقاتها ، ويتولى ترشيح نائب له على مذهب الإمام مالك ، مذهب أغلب سكان ولاية طرابلس الغرب وملحقاتها ، وكانوا نواباً له في مناطقهم ؛ ((يلزم تنصب وإقامة واحد نائب مالكي ماهر في العلوم الشرعية ، وفي أقوى المسائل ، وقراءة البيورلدى بحضور جملة المخاطبين لإعلامهم)) (131) ؛ وبالرغم من محاولات الدولة العثمانية لفرض المذهب الحنفي على سكان الولاية والأقضية التابعة له ، إلا أنه لاقي معارضة من أهالي الولاية وباقي الأقضية ، الأمر الذي حدى بالوالي محمد أمين باشا 1842هـ - 1847م ، أن يصف سكان الولاية ، ولواء الجبل الغربي في رسالة بعثها للآستانة بأنهم : ((ليسوا على مذهب ودين)) (132) ، ويتم تعيين النائب من قبِل والي طرابلس الغرب ، بناء على اقتراح من قاضي القضاء بطرابلس الغرب ، وهو من يُدير القضاء الشرعي في القضاء ، وسُمي بذلك لأنه يقوم بالإنابة عن القاضي

في النظر بقضايا الخصوم ، والدعاوي الشخصية في دائرته (المحكمة الشرعية) [133] ، وتشير البعض من المراجع إلي عهد الوالي محمد أمين باشا ، الذي شهد صدور أمر سلطاني بتشكيل المحاكم الشرعية في مناطق الإيالة ، مع بداية العهد العثماني الثاني ، وهو ما يمكن اعتباره البداية الفعلية لإنشاء المحاكم الشرعية بمنطقة لواء الجبل الغربي بكلاً من : قضاء يفرن ، قضاء نالوت ، وتنصيب نائب شرعي عليها ، وحددت شروطاً أساسية لاختياره نجملها فيما يأتي : [134]

ـــ أن يكون القاضي ونائب القاضي رجلاً بالغاً.

ـــ أن يكون القاضي ونائبه عاقلاً، صحيح التميز ، حسن الفطنة ، بعيداً عن السهو والغفلة حتى يتوصل بذكائه إلي إيضاح ما أشكل ، وفصل ما أعضل .

ـــ أن يكون حراً، فلا تجوز ولاية العبد .

ـــ أن يكون مسلماً، وعادلاً ، وصادقاً، أميناً ، عفيفاً .

ـــ أن يكون سليم الحواس .

ـــ أن يكون عالماً بالأحكام الشرعية .

وتبين إحدى الرسائل ، وهي على لسان عموم أعيان قضاء يفرن ، مُرسلة إلي مقام والي طرابلس الغرب نصها : ((إنه يوم الخميس إلي التاريخ المذكور ، قد اجتمعنا عند مأمورها وهو سالم أفندي البرشوشي ، وتذاكرنا جميعاً في شأن لزومنا بقاضي ، وفي صلاحية الشيخ محمد الإمام الزنتاني ، وأفادوا على كلمة واحدة بموافقة ما عرضناه على حضرتكم في شأنه ، وأنه أتي ماراً على يفرن قاصداً زيارتكم ، وعليه نرجو من جنابكم أن ترسله إلي الوطن سريعاً ، وتعطيه أمر منكم لأنه في هذا الوقت هو أحسن الموجودين ، وأحواله مرضية ، وفيه مصالح عديدة لهذا الوطن ولراحته والسلام من عموم أعيان الجبل)) (135) ، وأشارت وثيقة أخري حول السيرة الذاتية الخاصة بالشيخ السيد محمد أبي القاسم العيساوي ونصها : ((تولي الشيخ منصب القضاء بمناطق : الرجبان الزنتان ، جادو ، الجوش ، الحرابة ، الرحيبات ، واستعان به الشيخ سليمان الباروني ، لشغل نيابة فساطو بتاريخ 11 جمادي الأول سنة 1323هـ / الموافق 9 مارس 1905 م))[136] نلاحظ بأن أهالي لواء الجبل ، كانوا يطالبون بتعيين قضاة محليين ، وقد حمل سابقاً الشيخ غومه المحمودي في رسالته المبعوثة إلي السلطان عبد المجيد سنة 1271هـــ-1855م ، حملة شعواء على القضاه الأتراك ، واتهمهم بالفساد والرشوة وبيع الوظائف ، وأنهم يقومون بتعديل أو إلغاء أحكام القضاه الوطنيين ، ويتقاضون الرشاوي من صاحب القضية . [137]

ونورد بعض الإشارات الخاصة بوثائق من بعض النصوص ، التي جاءت في بعض من القضايا الخاصة بمنطقة البحث ، والتي تم تداولها بمحاكم أقضية اللواء ، منها علي سبيل المثال : ((في المجلس الشرعي بمركز متصرفية لواء الجبل الغربي ، إدعى محمد اقصيبه بن عمر ، على سالم بن على اليفرني بأنه اشترى الغرس من البائع سليمان بن محمد معيوف ، بحق قدره خمسمائة قرش ، حيث أن البائع المذكور مُلاحق من محمد إقصيبه ، وأثبت ذلك بالحجة على المدعى عليه ، وحسب الحوار بالمحكمة الشرعية ، أخذ الثمن المسطور وسُلم له من البائع المذكور ، والكاتب في ذلك وكيل نائب لواء الجبل)) . (138)

أما ما يخص الأقضية والنواحي التابعة للواء الجبل ، والتي لم يكن فيها محاكم ، فإن أهالي تلك المناطق يحتكمون للفصل في قضاياهم ، إلي لجان خاصة ، تتكون من مشاهير العلماء ، والحكماء ، وإلي لجان الإصلاح ، والعزابة ، وتكون قرارات وأحكام تلك اللجان المشكلة بموافقة الأهالي ، نافذه ومطبقة وسارية المفعول ، وتشتغل تلك اللجان أيضاً في : فض النزاعات، واسترجاع الحقوق ... وغيرها من القضايا، وفق الأعراف والتقاليد التي تتماشي مع الشريعة الإسلامية ، وإذا اعترض شخص على التنفيذ، قاموا بوضع غرامة عليه حسب نوع العقوبة . (139)

وبالرجوع إلي بعض الوثائق ، وهي الوثائق المحفوظة لدى أهالي لواء الجبل الغربي وملحقاته من الأقضية ، تبين لنا الدور الاجتماعي الفعال لتلك اللجان ، في السعي لحل المشاكل والخصومات التي قد تطرى بين الأهالي ، وحشد القدرات والإمكانيات لإيجاد الحلول لها ، وبأكثر عدد ممكن من الناس المحيطة بموقع النزاع ليكونوا شهداء على ذلك ، قبل وصولها للمحاكم الشرعية ، فيما يسمي (بمحاكم الصلح) التي تحدثت في القري وبالنواحي، لحل الخلافات المحدودة صلحاً ؛ وبالإشارة إلي إحدى الوثائق الخاصة بناحية الزنتان تنص :((شهادة مجموعة من السكان على الصلح ، الذي تم بين متنازعين على الكرمة(140) ، وكُثر بينهم النزاع والمشاجرة ، وبعد تدخل مجموعة من الشهود الساعيين للصلح ، اصطلحوا وتراضوا برضاهم عن غضبهم ، وترك جميع الاماريث(141) بينهم ، والخصايم والغناين (142) في جميع الأملاك واقترفوا على الرضا والتسليم))(143)

وبالرجوع إلى أعمال كلاً من: القاضي ونائب القاضي، فكلاهما ينظر في الدعاوي ويستمع إلي الشهود، ويفصل بين المتخاصمين، ويبث في عقود الزواج والطلاق، والميراث، وثبيت الملكية، والنظر في أموال المحجور عليهم كالمجانين واليتامى،

والنظر في قضايا الأحباس(الأوقاف)، وتنفيذ الوصايا على شروط، وضمن الحدود التي رسمها الشرع، والنظر في تزويج الأرامل، وتعيين الائمة والخطباء والوعاظ، العاملين في الوظائف الدينية داخل المساجد والزوايا. (144)

إن عقد الجلسات بالمحاكم الشرعية داخل الأقضية ، يتم بحضور منفذي القضايا ، ففي إحدى الوثائق الخاصة بمنطقة البحت ،عقدت جلسة بالمحكمة الشرعية بقضاء غدامس ونصها :((بين يدي مُنفذ أحكامها ذي الفضيلة ، سليمان أفندي ، وبحضور كاتب الجلسة، وحضور الطرفان المتخاصمان، كلاً من: الحاج سالم البخاري، والحاج محمد الثني ، تمت تحت تصرف النائب الشرعي سليمان أفندي ، إصدار عقد بين المتخاصمين بخصوص، باع الطرف الأول للثاني نخلة مدغيوة(145) بـ ماترس (146) بغدامس ، بمبلـغ وقــدره ستـــة وخمســون قرشاً نقــداً ، وبذلك إنتقــل البائــع عما باعه ، وحل فيه المشترى محله ، وافترقا بالرضا والقبول ، ولم تبق للبائع دعوى ولا طلب ، وامر بتسجيل العقد في المحكمة الشرعية)) (147) ، واحتوت وثيقة أخري جــاء فيها : ((كثر غضب المرأة الحرة عزيزة بنت السيفاو ، وخروجها من دار زوجها سليمان عريبي ، فحضرت الزوجة وزوجها بمجلس الشرع بمركز متصرفية لواء الجبل الغربي، وبين يدى السيد أحمد بن رمضان بن صالح الحنفي ، وطلب الزوج ترجيع زوجته)) (148)

لقد اخضعت السلطات العثمانية النواب الشرعيون ، الذين يتم تعينهم في الأقضية إلي امتحان يُعقد بمقر محكمة طرابلس الشرعية ، يُعين الناجحون بعدها في الأقضية المختلفة (149) ، وكان القاضي يستعين بالمفتي بمجلس المحكمة الشرعية ، الذي يتم تعيينه من استانبول ، وينحصر واجبه في تقديم المشورة ، وإبداء الرأي القانوني في المسائل الفقهية عند استشارته ، وهو على المذهب الحنفي ، مذهب الدولة الرسمي ، إلي جانب مفتي أخر يكون على مذهب سكان القضاء وله صلاحيات تعيين مفاتي الولايات وملحقاتها ، ليكونوا نواباً له في تلك المناطق ، وجلهم من أبناء القضاء نفسة ، ثم تصدر الولاية أمراً ولائياً ، باعتماد المفتي لخطة الإفتاء في القضاء المرشح له (150) ، ولا يتقاضى المفتي مُرتباً شهرياً ، إنما كان منصبه شرفياً ، ويمارس التدريس ليوفر متطلبات معيشته ، أو يعتمد على الهبات والمساعدات التي يقدمها له الولاة (151) ؛ ومن القضايا التي تبين المداولات في القضايا المعروضة ، بين القاضي الشرعي والمفتي بالمحاكم الشرعية الخاصة بمنطقة البحت ، إحدى القضايا التي نصها : ((عُرضت على المفتي بنيابة قضاء نالوت الشرعية ، قضية شخص من دمشق يعمل

عسكرياً في الجيش العثماني ، وتزوج من سيدة من قضاء نالوت ، ورُزقت منه ببنتين ، وأراد السفر بها إلي بلاده فرفضت ، وكانت حجتها في ذلك أنها لا تريد السفر)) [152] ، عرضت القضية على النائب بنالوت ، والذي بدوره عرضها على المفتي بنفس النيابة ، وبعد وصول رأي المفتي ، أصدر النائب حكمه ، وقرر نقلها إلي القاضي الشرعي الحنفي بطرابلس ، الوثيقة تعطي لنا صورة حول مشاركة المفتي في مساعدة القاضي ، ونائب الشرع ، لأداء المهام القضائية وهذا دليل على أن للمفتي دور فعال في الجهاز القضائي . ولم يكن المعينون في وظيفة نائب الشرع يتحصلون علي رواتب من الإدارة العثمانية ، بل منحوا الحق في الاحتفاظ لأنفسهم بالواردات ، التي تحصلها المحكمة الشرعية عن أعمالهم في المحكمة الشرعية بالقضاء [153] ، وتشير البعض من دفعات للسالنامات التي تحصلنا علي البعض منها ، والتي تخص الأقضية التابعة للواء الجبل ، إلي متولي منصب نائب الشرع ، والمفتي ، ومن ذلك :

قضاء غدامس : نائب الشرع : محمد أفندي ، المفتي : عبد الغني أفندي . [155]

قضاء نالوت : نائب الشرع: سليمان أفندي ، المفتي : سعيد أيوب أفندي . [156]

قضاء فساطو : نائب الشرع: عثمان أفندي، المفتي: عزابي أفندي. [157]

نلاحظ بأن جميع من تولوا منصب النائب، والإفتاء في أقضية اللواء، كانوا أعضاء محليين وأن مدة بقاء النائب في منصبه لا تتجاوز الثمانية عشر شهراً، ثم يُنقل إلي مركز قضائي أخر. وقد حصر قانون تنظيم القضاء الشرعي نواب الأقضية بأنهم من الدرجة الثالثة حتي الخامسة ، وعرفوا بأنهم : ((الذين لم يسبق استخدامهم في الخدمات الشرعية ، وإنما ظهرت قدراتهم واستعدادهم من خلال الامتحان لتولي منصب نيابة القضاء)) [158] ؛ وبصدور القوانين العثمانية بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر سنة 1286هـ-1869م ، بداء تشكيل المحاكم ومنها محكمة البداية (محكمة بدايت) ، وهي تمثل قاعدة التنظيم القضائي العثماني النظامي وتتألف من : رئيس ، وأربعة أعضاء ، بما فيهم لواء تحرير قلمي ومعاونه ، وتنظر في جميع القضايا المدنية ، والحقوقية ، ولها ملحقات من الهيئات القضائية التابعة لها ، كالتي أنشأت في لواء الجبل الغربي في قضاء كلاً من : يفرن ، ونالوت ، وتتكون من :[159]

ـ مجلس تميز اللواء أو السنجق: ومقره في مركز اللواء بقضاء (يفرن) ، وتحال إليه القضايا من مجالس دعاوي الأقضية في كلاً من: غدامس، ونالوت ، وفساطو.

ـ مجلس دعاوي الأقضية: مقره في كل قضاء، للنظر في الدعاوي التي ترفع إلي المحاكم للفصل فيها.

ومن الواضح أن هذه الدوائر القضائية في لواء الجبل الغربي ، كانت علي قدر كبير من التنظيم الإداري ، وهو ما نلمسه علي سندات البيع والشراء ، وعقود الصلح ، والتوكيلات . . . وغيرها من القضايا المتنوعة ، والتي نجدها قد أعدت علي أوراق رسمية تحمل شعار الدولة العثمانية ، وعدداً من طوابع رسوم (التمغة timbre) ، ويعود الفضل في هذا التنظيم إلي عدد الموظفين العاملين بمعية نائب الشرع في المحكمة الشرعية ، ومن الأمثلة علي ذلك : ((بالمحكمة الشرعية بمركز يفرن ، لدى قاضيها في التاريخ حفظة الله ورعاه ، حضرت المرأة المسماة زينة بنت بلقاسم ، تطلب مقدار الثلث من كامل عُشر الزيتون القائم على ثلاثة أصول ، مكانة بمحلة زايد باعه اخو المذكورة المُسمى رمضان بن بلقاسم ، وبحضور الوكيل سالم افندي البرشوشي ، ورضيت بالصلح على أن يدفع لها الوكيل مبلغاً وقدره عشرون ريال واسقطت الدعوى)) . (160)

وأما القضية التالية فمعروضها:"كان بالشهور الفارطة أن جعل سعيد بن قاسم ، وبالتاريخ المذكور على أهل قضاء غدامس من بني وليد ، وبني وازيف خمسة آلاف مثقال ذهباً بالميزان الأقدري، ثم امتنعا عن التسديد، وبموافقة قاضي الديار الطرابلسية، أمر بإحضار الجميع للفصل والتبيان على وجه المعارضة الشرعية" (161).

ويساعد نائب الشرع عدد من الموظفين منهم : الكُتاب (الباش كاتب) ، ويتولى كتابة المحاضر التي يعقدها نائب الشرع ، المتمثلة في جلسات فض المنازعات ، وتدوين أحكامها في سجلات المحكمة ، وتبليغ أوامر الاستدعاء للمثول أمام المحكمة ويلاحظ في هذا السياق أهمية إجادة الكاتب للقراءة والكتابة ، والدراية بالأحكام الشرعية خاصة في مسائل الأحوال الشخصية من قسمة الميراث ، ومنازعات تحديد الأراضي وإصدار التبليغات (162) ؛ أما العدول : فهؤلاء يمثلون الجهاز الإداري للمحكمة الشرعية ، والعدول خاصة يختارون من بين الذين يشتهرون بالعلم ، ومشهود لهم بالاستقامة والأخلاق الحميدة ويحسنون التوثيق ، لذلك نجد السلطات العثمانية تخاطبهم بتسمية (العلماء الأفاضل) تقديراً لمكانتهم في التنظيم القضائي ، ويبث العدول في القضايا قبل عرضها على نائب الشرع ، وخاصة تلك المتعلقة بالتركات والخلافات حول ملكية الأراضي ، والإشراف على توثيق العقود ، ودراسة قضايا نزاعات الزواج والطلاق والنفقة ، ويتم تحويلها إلي نائب الشرع بالقضاء(163) ،

وتمدنا بعض الوثائق الخاصة ببعض أسماء العدول بالمحاكم الشرعية ، التابعين لأقضية اللواء وهم :[164]

العدل بوطن يفرن : يحيى بن سليمان الشماخي الحنفي
العدل بوطن يفرن : يحيى بن أحمد الشماخي الحنفي
العدل بوطن نالوت : أحمد عبدالله الحنفي
العدل بوطن نالوت : محمد بن عيسي اللالوتي الحنفي
العدل بوطن كاباو : الحنفي يحي بن الحاج أيوب الباروني
العدل بوطن كاباو : أبي القاسم بن إبراهيم

3 ـ النظام الأمني :

تميزت الدولة العثمانية منذ نشأتها بالطابع العسكري ، واتصف الحكم العثماني لولاية طرابلس الغرب بالحكم العسكري ، وكان أغلب الولاة وكبار موظفي الولاية من ضباط الجيش العثماني ، والغرض من ذلك المحافظة علي تبعية الولاية البعيدة للدولة العليا ، وفرض السيطرة العثمانية ، واعتمدت السلطات بعد عودتها للسيطرة المباشرة على ولاية طرابلس الغرب على تشكيلات الكورغلية ، كوحدات لحفظ الأمن والنظام داخل الولاية ، وتولوا في كثير من الأحيان مهام التحقيق في الجرائم والمخالفات التي تمس الأمور الأمنية بالولاية ، والألوية والأقضية التابعة لها ، كما يناط لهم جباية الغرامات المالية على المخالفين للقوانين [165] ؛ وحمل مشائخ القبائل داخل لواء الجبل الغربي ، مسؤلية تتبع أفراد قبائلهم بالمسائل الأمنية من حيث الإخبار عنهم ، وتسليمهم للسلطات العثمانية للتحقيق معهم ، وإذا تطلب الأمر سجنهم وفقاً للوائح التي تنظم عملية ضبط الأمن داخل الولاية واللواء ، من أجل حماية أرواح الناس من المخالفين ومرتكبي الجرائم ، وفقا لما تضمنه خط شريف كلخانة (166) من الحث على : ((إيجاد قوانين جديدة تتعلق مواده الأساسية بأمنية النفوس والمحافظة على الأموال ، والأعراض والناموس . [167]

لذا كانت السلطات العثمانية ترسل جنودها إلي ولاية طرابلس الغرب والأقضية التابعة لها ، كلما دعت الضرورة إلي ذلك ، ففي أحد التقارير، والذي يحمل توقيعات مشايخ وأعيان الجبل الغربي ، ومصدق عليه من قِبل مجلس الولاية ، والموجه من الوالي محمد أمين باشا ، ومرفوع إلي الباب العالي جاء فيه : ((وفي سبيل وقاية سلك نظام الولاية من الوهن، ومن أجل وقاية الجبل من التحركات الضارة ، في وجوب إرسال مقدار كافي من العساكر ، وتعيين قائمقام ، وإقامة موظف منعاً للإخلال بأمن

واستقرار الجبل ، وتطويعه إلي ما شاء الله)) [168] ، ورفع عدد من علماء ووجهاء وأهالي لواء الجبل الغربي معروض ، موجه إلي السلطان عبدالمجيد الأول بتاريخ 1259ه-1843م ، ذكروا فيه : ((بتسلم المشير محمد أمين باشا ولاية طرابلس الغرب ، قد تحصلت الأمنية والراحة بفضل سيرته الحسنة وسياسته المستحسنة ، وسعي في راحة العباد وإصلاح البلاد)) . [169]

لقد كانت الحكومة العثمانية ترسل جنودها إلي منطقة لواء الجبل ، كلما دعت الضرورة لذلك ، ففي رسالة موجه من نظارة الحربية إلي الوالي مصطفي نوري باشا ، بالفترة ما بين سنة 1852-1855م مفادها : ((إن إرسال القوات النظامية والمبالغ المالية التي طلبناها ، لمواجهة ثورة الجبل الغربي بقيادة غومه المحمودي ونائبه مولود الشقروني ، والتي هددت مركز الولاية ووصلت إلي مشارف طرابلس الغرب حتي وصلت منطقة قرقارش))[170] ، وتمت الاستجابة لتلك المراسلة ، وإرسال عدد من القوات النظامية ، التي أوكلت لها مهام حفظ النظام الأمني في ولاية طرابلس الغرب ، وباقي الأقضية ، وبلغ عدد القوات النظامية داخل الولاية سنة 1273هـ-1856م ، طابورين من المشاة ، وسبعة عشر ضابط ، موزعين على مناطق غريان ، ودرنة ، والخمس ، ورفلة ، وفزان والجبل الغربي . [171]

إن المحافظة على الأمن بمنطقة اللواء ، تطلب إرسال لواء من عساكر المشاة النظامية ، وكميات من الذخيرة والمهمات الحربية الأخرى [172] ، وزادت السلطات العثمانية من تواجد قواتها الأمنية بالمنطقة ، وثم توزيعها بكلاً من : يفرن الزنتان ، فساطو ، مزدة ، والرياينة ، وغدامس ، ونالوت ، لمحاربة الشيخ غومه المحمودي خلال الصراع الطويل معه ، أي أن أغلب تلك القوات عسكرت بالمنطقة الغربية من الولاية ، التي شكلت في فترة ما مصدراً للتمرد والقلق ، وهي كذلك مناطق قريبة من الحدود التونسية التي سيطرت عليها القوات الفرنسية سنة 1881م ، وبالتالي استوجب وجود قوات ضبطية أمنية عثمانية ، في مواجهة القوات الفرنسية إذا اجتازت الحدود الغربية لولاية طرابلس الغرب ، وقد تسوغ هذه الخطوات الأمنية بالمخاطر الإقليمية التي أحاطت بالولاية بعد أن تعاظمت الأطماع الأجنبية عليها [174] ، الأمر الذي ترتب عليه حدوث تجاوزات ومخالفات ومضايقات ، للمناطق الحدودية للولاية ، خاصة بعد أن تقدم أهالي قرية وازن بمذكرة إلي الوالي بطرابلس ، موقعة من أكثر من خمسة وعشرين مواطناً ، من أعيان ومشائخ تلك المنطقة يخبرونه بما تعرضوا له ، من نهب وسلب في أموالهم ، ومحاصيلهم الزراعية وحيواناتهم [175]؛ ليس هذا فحسب بل

تجاسرت القبائل التونسية بزعامة ورغمة ، في محاولات لها للتوغل بأراضي اللواء ، من خلال الأغارات المتكرر في سنوات الجفاف ، حتي وصلت تلك الغارات إلي المناطق الزراعية في سهل قطيس والجفارة [176]، وكان ذلك هاجساً ثقيلاً علي السلطات العثمانية في الولاية ، ولواء الجبل الغربي ، وحاول مجلس إدارة الولاية إرسال الوحدات النظامية للتصدي لتلك الغارات .

إن مسألة الأمن والاستقرار تعد من أبرز خصائص نظام العهد العثماني الثاني ، حيث عمل ولاة هذا العهد على استحداث وحدات إدارية جديدة بالمناطق البعيدة والنائية، والتي شهدت اضطرابات ، ولذلك استحدثت وحدة إدارية بمنطقة سهل الجفارة والجبل الغربي ، وذلك نتيجة للاعتداءات القبلية وما خلف ذلك من قلاقل بتلك المناطق [177] ، مما دفع بالسلطات العثمانية في الولاية إلي استحداث وحدة إدارية جديدة هي (قضاء الحوض)(178) سنة 1290هـ-1873م ، في منطقة لم تُعرف قبل ذلك وجود أي وحدة إدارية فيها ، وكان الهدف الأساسي حفظ الأمن والاستقرار بتلك النواحي ، ولكن تلك الغارات ظلت تتكرر، إلي أن ضُبطت الحدود بين الولاية والقوات الفرنسية المعسكرة بالأراضي الحدودية التونسية ، مع مطلع القرن العشرين [179].

لقد كان للقائمقام سلطة مطلقة اتجاه رجال الضبطية في القضاء ، بخصوص المحافظة على استتباب الأمن والنظام معاً ، ففي مخاطبة من الوالي أحمد راسم بك ، إلي متصرف الجبل محمد راغب بك ، مقيدة بتاريخ 12 ذي القعدة ، سنة 1303ه / الموافق 4 سبتمبر1885م ، يطالبه بالنظر في أمور العباد شخصياً ، وتسوية الأمور والمصالح ، والابتعاد عن مخالفة الأصول والرشوة وتنفيد القوانين [180]؛ وأوكلت لرجال الضبطية تحصيل الضرائب من الأهالي داخل اللواء ، والتي تخللها العديد من التجاوزات ، ورجال الضبطية هم من يوجهون العساكر إلي الذين لا يرغبون في دفع ما عليهم [181] ، ومهام أعمال الحراسة ، والدوريات الليلية ، ومطاردة اللصوص وقطاع الطرق والخارجين عن القوانين ، والنظام في القضاء ، وحماية المحلات والمباني الحكومية في الأقضية ، ومنع التعدي عليها ، وكانوا مطالبين بإرتداء زي مخصوص أثناء ممارسة أعمالهم[182] ؛ وعلى الرغم من حرص الولاية على إنهاء الخلافات والمنازعات والاضطرابات بمناطق اللواء ، إلا أنها كانت كثيراً ما تقع ، لأن علاقة الإدارة العثمانية بالأهالي ظلت علاقة الحاكم بالمحكوم [183] ؛ فالحاكم لم يكن يهمه سوي بسط الأمن لجمع الضرائب ، دون النظر للمصلحة العامة ، وكان ذلك

سبباً يدفع بالأهالي نحو التمرد على السلطة الحاكمة ، متي وجدوا فيها ضعفاً أو قسوة ، وما يؤيد ما ذكرناه ما اطلعنا عليه بإحدى الوثائق عندما ضعف استتباب الأمن بمنطقة اللواء ، وتعرض قائمقام الجبل (قاسم باشا) للاعتقال في سجن الشيخ غومه المحمودي ، ومن ثم أرسل والي ولاية طرابلس الغرب برسالة إلي الصدر الأعظم ، بخصوص تخليص قاسم باشا من السجن ، بل واخبره بأن الشيخ غومه يقول : ((أنه إذا لم يعطٍ لواء الجبل كما في عهد يوسف باشا القرمانلي ، فإنه لا يرضي بتخليص الباشا المذكور ، وأنه سوف يستولي على اللواء كاملاً)) .[184] وهو ما أكد عليه التقرير الذي قدمه الوالي أحمد راسم باشا سنة 1881- 1896م والذي مفاده : ((إلي حامي الخلافة ، أصبح بعد القضاء على المتمردين غومه ، وعبدالجليل من الواجب ، تأمين الاستقرار ، وتطبيق النظام وتنفيذ القوانين ، واسترجاع الأمن)) [185] ، ومنذ تلك الأثناء ظفرت أقضية لواء الجبل ، بسرايا من قوات حفظ الأمن تحت امره يوزباشي ، وتخضع لسلطة قائمقام القضاء ، وتتبع جميعها مركز الجندرمة بمتصرفية اللواء بقضاء يفرن المركز ، ويتفاوت حجم تلك القوات من مركز إلي أخر بحسب أهمية القضاء وموقعه ، حيت أعطي المشير عارف باشا قائد العساكر في الولاية سنة 1319هـ-1901م أمراً ، بأن يعسكر طابوران من المشاة في قضاء يفرن ، ويعسكر طابور آخر بناحية الزنتان ، ويتم توزيعهم على : قضاء فساطو ، ومزدة ، والريانة ، وغدامس ، ونالوت ، مع عشرين فرداً من الفرسان ، وخمسة عشر مدفعية [186] ، وبينت إحدى الإحصائيات بتاريخ 29 جمادي الأخر لسنة 1324هـ / الموافق 12 أبريل 1906م تخص عدد الأفراد ، والأليات الموجودة بملحقات اللواء ، إلي وجود سرية بمركز اللواء بقضاء يفرن مكونة من 40 فرداً، وذلك من المجموع الكلي بملحقات الولاية البالغ عددهم 1520 شخصاً . [187]

إن الملاحظ من كل ذلك ، بأن القوات العثمانية الأمنية كانت أغلب عناصرها تعسكر بالمنطقة الغربية للأسباب السابق ذكرها ، ولأهمية استتباب النظام الأمني داخل لواء الجبل الغربي للسلطات العثمانية ، خاصة وأن مشكلة النزاع الحدودي ظلت الشغل الشاغل للدولة العثمانية ، واستمر أهالي الجبل في تقديم شكواهم المتكررة للمسؤولين راجين التدخل منهم ، في حفظ الأمن وإيجاد الحلول لتلك الاضطرابات ، وضمت عريضة أخري مكتوبة من قائمقام قضاء نالوت، حسن بن محمد رأفت ، موجهة إلي قائمقام المتصرفية العالي بقضاء يفرن يشير نصها إلي التالي : ((اطلعنا على العريضة المتقدمة من أهالي نالوت ، الموجه إلي مقامنا ، والتي يشتكون من

خلالها ، بأنهم لم تبق لهم مراع ومزارع، وبأن القسم الأعظم من مراعيهم ومزارعهم التي يقيت داخل الحدود التونسية ، قد سلموا حججها ووثائقها إلي لجنة الأملاك ، وأن أهالي نالوت يحتاجون لأراضي أخرى بنسبة ما ضاع لهم)) . [188]

لقد نشطت عمليات الاعتداء على أملاك القبائل ، بالمنطقة الغربية من طرف القبائل الحدودية التونسية من قبائل ورغمة التونسية ، وكانت تحاول التوغل في أراضي قبائل لواء الجبل الغربي، خلال الفترة الممتدة من 1298هـ-1880م ، وتكررت اعتداءاتها ، فضلاً على الاعتداء على التجار بمنطقة غدامس، ونالوت ، بعد أن بدأت فرنسا تسعى إلي السيطرة على طرق القوافل التجارية ، ونقل مركز مسارها من طرابلس الغرب إلي الجزائر ، عن طريق بسط نفوذها على غدامس وغات ، أهم مركزين صحراويين لخطوط التجارة هناك ، وسعت فرنسا لضم غدامس إلي تونس[189]، والذي ترتب عليه توقف عمليات البيع والشراء بين الولايتين : طرابلس ، وتونس الأمر الذي أثر على الأحوال الاقتصادية في ولاية طرابلس عامة ، وعلى الجبل الغربي بصفة خاصة [190] ؛ وفي رسالة من وكيل غدامس أحمد سعيد عبازة ، إلي متصرفية الجبل الغربي جاء فيها : ((من مجلس إدارة قضاء غدامس ، إلي متصرف لواء الجبل الغربي ، جوابنا على برقية متصرفكم المؤرخة في جمادي الأول 1325هـ / الموافق فبراير 1907م ، نعلمكم بأنه منذ تمانيه أعوام ، تم فيهم تغلب الموظفون الفرنسيون على موقع زاوية تمارسانين من حيز قضاء غدامس واحتلوه ، وأن جماعة من جندرمة فرنسا هاجمتهم ، والفصل في ذلك لمن له الأمر)) . [191]

وها هي رسالة أخرى من قائمقام غدامس محمد الدرباسي ، إلي الوالي بطرابلس بشأن المطامع الفرنسية على الحدود ونصها : ((هل يوجد بعض المستندات أو الحجج القديمة، التي تدل أن غدامس كانت ملحوقة وتابعة إلي تونس ، كما فُهم من الفرنساوي الذي أرسل إلي غدامس بادعائه التجارة، ومقصده الأهم المخابرة وباقي الأمر لحضرة من له الأمر)) . [192]

وحسماً للنزاع القائم حول المناطق الحدودية ، قامت الدول الكبرى بوضع خريطة توضح حدود كل دولة ، وبتاريخ شباط سنة 1326هـ-1908م قدَم سليمان الباروني عضو مجلس المبعوثان في البرلمان العثماني ، ونائب لواء الجبل الغربي ، تقريراً إلي الحكومة العثمانية ، ومضبطتان موقعة من أعيان وتجار وأهالي لواء الجبل الغربي ، تتناول الجدور الأولي للنزاع القائم بشأن ترسيم الحدود قائلاً : ((إلى حضرة سيدي وصاحب الدولة ، المضبطتان محتوية على تواقيع خمسين من أعيان نالوت المحاذاة

لتونس ، والثانية من أعيان وتجار غدامس يشتكون من الإجحاف الذي لحقهم بأغراضهم وأملاكهم من لجنة تحديد الحدود ، وأنني اقترح الآتي : إبقاء غدامس على حدودها على حالها القديم ، ثانياً : أن يعطي من طرف الحكومة تعويضاً لحفر آبار بدلاً من الآبار التي ضُمت لأراضي تونس)) [193] ؛ وفي يوم 11 ربيع الثاني من سنة 1328هـ / الموافق 4 نوفمبر 1910م ، تم التوقيع النهائي على ترسيم الحدود بين البلدين ، على أن تكون قرية ذهيبة تابعة لتونس ، وقرية وازن تابعة لطرابلس . [194]

لقد كانت الظروف الإقليمية المحيطة بولاية طرابلس، لها تأثير على التشكيلات الإدارية، وخاصة مع ازدياد الأطماع الفرنسية في ضم كلاً من غدامس وغات الواقعتان إلي الجنوب الغربي من الولاية، ومع تزايد التحركات الفرنسية في تلك المناطق، اتجه العثمانيون الي مدّ سلطاتهم هناك ، لقطع الطريق أمام الفرنسيين حيث الحقت غدامس بلواء الجبل الغربي، والحقت غات بلواء فزان سنة 1292هـ-1875م [195] .

الخاتمة والنتائج:

إن دراسة النظام الإداري خلال العهد العثماني الثاني 183 ـــ 1911 م (لواء الجبل الغربي إنموذجاً) **يعد** موضوعا جديدا أفضي الي جملة من النتائج التي نوجزها في النقاط الأتية :

أولاَ: نظرا لطبيعة الموقع الجغرافي والتاريخي للواء الجبل الغربي، بالنسبة لمركز الولاية حتم على أهالي اللواء التأثر بالتطورات السياسية والإدارية التي شهدتها طرابلس الغرب في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وجعل المنطقة تخوض صراعاً بين العثمانيين وحركة الشيخ غومه المحمودي (1835 ـــ 1856م) ، الأمر الذي أنعكس على الأوضاع الإدارية القائمة بالجبل، ودفع بسلطات الولاية العثمانية لإيجاد وحدة إدارية بالمنطقة ، للقضاء علي تلك الحركة

ثانياَ : شجع مُناخ الاستقرار السياسي داخل الولاية على إدخال الإصلاحات والتنظيمات الحديثة التي تبنتها الدولة العثمانية في طرابلس الغرب ، ولم يعد لواء الجبل ببعيد عن مجريات الأوضاع التي شهدتها الولاية ، خاصة ما يتعلق منها بحركة التنظيمات العثمانية الجديدة ، والتي أفضت إلى تشكيل جهاز إداري متكامل داخل اللواء ، وفقاً للأنموذج العثماني بمؤسساته المختلفة الإدارية ، والقضائية ، والأمنية ، وبما يدحض المعتقد السائد في العديد من الأبحاث التاريخية ، والقائل بأن حركة

التنظيمات العثمانية الجديدة في ولاية طرابلس الغرب ، اقتصرت على طرابلس مركز الولاية ، ومتصرفية بنغازي فحسب .

ثالثاَ: شهدت الأوضاع الإدارية في لواء الجبل الغربي ، أساليب جديدة إتبعها العثمانيون في إدارة هذه الوحدة الادارية، والتي جاء استحداثها في إطار الإصلاحات العثمانية الجديدة، سعت من ورائها إلي دمج أهالي اللواء داخل الهياكل الإدارية ، وهو ما جعلها أنموذجاً مناسباً لطبيعة العلاقة بين الأهالي والسلطات العثمانية.

الهوامـــــــــــــــش:

[1] -محمد عبد الغني سعودي : الجغرافيا السياسية المعاصرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2003م ، ص20 .

[2] ـ علي التيازيل : الجغرافية المناخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1970 م ، ص 2 .

[3]- تاغرمين : باللغة الليبية القديمة، وتعني بلد القصور أو القلاع، والاسم يكاد يندثر والسائد الآن هو تسمية الزنتان .

[4]- صالح معيوف مفتاح: جبل نفوسة وعلاقته بالدولة الرسمية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة محمد الخامس كلية العلوم الإنسانية، الرباط، 2002م ، ص 50 .

[5]- وازن : تقع غربي نالوت على الحدود الفاصلة بين طرابلس وتونس ، وتقابلها ذهيبة في البلاد التونسية ... ، للمزيد أنظر الطاهر أحمد الزاوي : معجم البلدان الليبية ، دار مكتبة النور، طرابلس- ليبيا ، 1968م ، ص348 .

[6]ـ جون ديبوا : جغرافيا جبل نفوسه ، ترجمة ، عبد الله زارو ، منشورات مؤسسة تاوالت الثقافية ، جبل نفوسة ، 2014 م ، ص 145 .

[7]- وادي الأثل : يمتد من بئر عياط إلى مدينة صرمان ...، للمزيد أنظر ، إبراهيم سليمان الشماخي : القصور والطرق لمن يريد جبل نفوسة من طرابلس ، ترجمة : أحمد مسعود الفساطوى ، منشورات مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية طرابلس ، 2005م ، ص 285 .

8- وادي المجينين : يبعد بمسافة 64 كيلو متر جنوب طرابلس ، ويعتبر مصدر هام في توفير المياه لأهالي منطقة الجبل الغربي . . . ، للمزيد أنظر ، جون ديبوا : مرجع نفسه ، ص 40 .

[9]- وادي شروس : يقع بين منطقة تندميرة والحرابة بمنطقة مرتفعة ، وتحيط الجبال به من جميع الجهات . . . ، للمزيد أنظر : صالح معيوف : مرجع سابق ، ص 23 .

10- وادي الرومية : على رأس الجبل ، وأرضه مملوءة بأشجار التبن والنخيل والخضروات المتنوعة .. ، للمزيد انظر إبراهيم سليمان الشماخي : مرجع نفسه ، ص 59.

[11]- وادي أومنار : ويطلق علية الوادي المبارك ، وملتقي الوديان ، ويقع بمنطقة يفرن . . . ، للمزيد أنظر ، إبراهيم سليمان الشماخي ، مرجع نفسة ، ص 24 .

[12]- سهل الجفارة : سهل مثلث الشكل قاعدته عند الحدود التونسية ، ورأسه عند مدينة الخمس ، ويمتد بين البحر المتوسط شمالاً والجبل الغربي جنوباً . . . ، للمزيد أنظر ، علي التيازيل : مرجع سابق ، ص 7 .

[13]- جودة حسين : قارة إفريقيا ودراسات في الجغرافيا الإقليمية ، دار المعرفة للنشر ، الإسكندرية ، 2000م ص283 .

[14]- علي التيازيل : مرجع نفسة ، ص 18 .

15- الخمس : مدينة تجاور مدينة لبدة من الشمال ، كانت متصرفية بالعهد العتماني للجهة الشرقية ، ويقال سميت الخمس لأنها تدفع خُمس ضرائب المنطقة بالعهد العثماني . . . ، للمزيد أنظر الطاهر الزاوي : معجم البلدان الليبية : مصدر نفسه ، ص126 .

[16]- عبدالعزيز طريح شرف : موسوعة الجغرافيا للعالم الإسلامي (إقليم شمال افريقيا) ، مجلد 9 ، منشورات الإدارة العامة للثقافة والنشر ، السعودية ، 1987م ، ص50 .

[17] - أبو عبيدة البكري : المسالك والممالك ، تحقيق وتقديم : أدريان فان ليوفان ، أندري فيري ، ج2 ، الدار العربية للكتاب ، تونس ـ ليبيا ، 1992 م ، ص852 .

[18]ـ مصدر نفسة ، ج 2 ، ص 655 .

[19]- الطاهر أحمد الزاوي : معجم البلدان الليبية ، مصدر سابق ، ص97 .

[20]- مجموعة أبي القاسم مادي الخاصة : وثيقة رقم (28) ،عقد تحبيس بتاريخ ، أواخر شهر جماي الأول سنة 1268هـ/ الموافق 24 فبراير 1852م .

[21]- بنداو : تلة مرتفعة بها أثار قديمة ، تقع بمنطقة أم الجرسان بقضاء يفرن . . . ، للمزيد أنظر ، إبراهيم سليمان الشماخي : مرجع سابق ، ص 47 .

[22]- زعيمة الباروني ، صفحات خالدة من الجهاد الليبي ، مطابع الإستقلال الكبرى ، طرابلس ، 1962م ، ص93 .

23- زناتة أو أت زناتة باللغة الليبية القديمة .

[24]- مجموعة عيسي سعيد مزيدة الخاصة : وثيقة رقم (19) ، قرعة تخص صالح بن سالم قرقاب ، سنة 1313هـ الموافق / يونيو 1896م .

[25]- المدني سعيد عمر : (السياسة العثمانية اتجاه النشاط الزراعي في الجبل الغربي خلال القرن التاسع عشر الميلادي ، منشورات كلية الآداب ، جامعة الجبل الغربي ، غريان ، 2012م ، ص43 .

[26]ـ محمد ناجي ، محمد نوري : طرابلس الغرب ، ترجمة ، أكمل الدين ، محمد إحسان ، دار مكتبة الفكر ، طرابلس ، 1973 م ، ص85 .

[27]ـ سالنامة ولاية طرابلس الغرب : دفعة 5 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 للسنوات المذكورة ، قسم المحفوظات والوثائق التاريخية ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ،ص ص 71 ، 73 ، 76.

[28]- جون ديبوا : مرجع سابق ، ص ص25-26 .

[29]ـ جون ديبوا : مرجع سابق ، ص 33 .

[30]- مرجع نفسه ، ص122 .

[31]- عزيز سامح : الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية ، ترجمة : عبد السلام أدهم ، دار لبنان للنسر ، بيروت ، 1969 م ، ص 48 .

[32] ـ عبد المولي الحرير : (نظرة تحليلية لأبعاد سياسة يوسف باشا القرمانلي الاقتصادية علي العلاقات الاجتماعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر) ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد 37 ، السنة 12 ، المطبعة التونسية للنشر ، تونس ، 1985 م ، ص 80 .

[33]- عمر علي بن إسماعيل : إنهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا ، مكتبة الفرجاني ، طرابلس ، 1966 م ، ص 265.

[34]- شارل فيرو : الحوليات الليبية ، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتي الغزو الإيطالي ، ترجمة ، محمد عبد الكريم الوافي ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، ط 2 ، طرابلس ، 1983 م ، ص 547 .

[35]ـ أحمد النائب الأنصاري : المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، ج 1 ، منشورات مكتبة الفرجاني ، ط 2 ، بدون تاريخ ، ص 333 .

[36]ـ عمر علي بن إسماعيل : التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا ، (1835هـ - 1882م) ، دار ابن كثير ، بيروت 2017م ، ص 139 .

[37]ـ رودولفو ميكاكي : طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانليين ، ترجمة ، طه فوزي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1951 م ، ص 241 .

[38]ـ محمد امحمد الطوير : مقاومة الشيخ غومه المحمودي للحكم العثماني في إبالة طرابلس الغرب (1835 ـ 1858م) ، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ، طرابلس ، 1988 م ، ص 33 .

[39]- سعيد على حامد : (نهاية الحكم القرمانلي لليبيا) ، مجلة تراث الشعب ، السنة الثانية ، العدد الثامن، اللجنة الإدارية للإعلام الثوري ، طرابلس ، 1982م ، ص 129 .

[40]- كولا فولايان : ليبيا في عهد يوسف باشا القرمانلي ، ترجمة، عبد القادر مصطفي المحشي، مراجعة، صلاح الدين السـوري، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988 م ، ص 204.

41ـ محمد امحمد الطوير: مقاومة الشيخ غومه المحمودي للحكم العثماني ...، وثيقة رقم (21) ، مرجع سابق، ص 439.

[42] ـ محمد امحمد الطوير: (الحركات الاستقلالية في الوطن العربي ضد الحكم العثماني وأسبابها) ، مجلد العلاقات العربية التركية، تحرير: عقيل محمد البربار، الجزء الثاني، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1982م، ص 351

[43]ـ عزيز سامح : مرجع سابق ، ص 197 .

[44]- الطاهر أحمد الزاوي : معجم البلدان الليبية ، مصدر سابق ، ص 180

45- عبدالهادي المريض : شيخ ترهونة ، كان مؤيداً للشيخ غومه .

[46]- عبدالسلام أدهم : وثائق تاريخ ليبيا في القرن التاسع عشر ، ثورة غومه المحمودي ، الجزء الأول، وثيقة رقم (6) ، ترجمة لتقرير مرفوع إلي الباب العالي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 1983 م ، ص 72 .

[47]- عمر على بن إسماعيل : مرجع سابق ، ص 139 .

[48] - مولود بن سعيد الشقروني : شيخ قبيلة الشقارنة وتاغمة بيفرن ، كان من أبرز مساعدي الشيخ غومه ، وعرف بمعاون غومه في أثناء حركته ، وتحمل معه متاعب النفي والحبس في الأستانة وطرابون . . . ، للمزيد أنظر محمد امحمد الطوير : مقاومة الشيخ غومه . . . ، مرجع سابق ، ص 140 .

[49]- محمد امحمد الطوير : وثائق ثورة الشيخ غومه المحمودي على العثمانيين ... ، وثيقة رقم (14) بشأن التوسط بين الشيخ غومه والوالي الجديد محمد أمين باشا ، بتاريخ 8 جمادي الثاني سنة 1258هـ / 19 سبتمبر 1842م ، مصدر سابق ، ص 448 .

[50]- محمد امحمد الطوير : وثائق ثورة الشيخ غومه المحمودي على العثمانيين ... ، وثيقة رقم (5) إقرار الشيخ غومه بتاريخ 22 ،شعبان ، سنة 1258هـ / الموافق 18 سبتمبر 1842م ، مصدر نفسه، ص 449 .

[51]- عبدالسلام أدهم : وثائق تاريخ ليبيا في القرن التاسع عشر ، الجزء الأول ، وثيقة رقم (37) ، رسالة بتاريخ 15 رجب سنة 1258هـ / الموافق 8 مارس 1842 ، مصدر سابق ، ص 137 .

[52]- محمد احمد الطوير : وثائق ثورة الشيخ غومه المحمودي ... ، وثيقة رقم (19) ، رسالة مرسلة من والي طرابلس إلي الباب العالي بخصوص نفي الشيخ غومه وأعوانه ، بتاريخ 27 ذي القعدة سنة 1258هـ / الموافق سبتمبر 1842 م مصدر سابق ، ص ص 463-464 .

[53]- ماريوكورسي : رحلة ماريوكورسي عبر جبل نفوسه ، ترجمة ، عبد الوهاب الداب ، مؤسسة تاوالت الثقافية ، جبل نفوسه ، 2013 م ، ص 46 .

[54]- مجموعة مادي الخاصة : وثيقة رقم (66) ، مقتل مدير غدامس حسن آغا ، من قِبل قبيلة السبعة ، بتاريخ شهر ربيع الأول سنة 1259ه/ الموافق فبراير 1843م .

[55]-محمد امحمد الطوير : وثائق ثورة الشيخ غومه . . . ، رسالة تحمل طلب العفو من مجموعة أعيان الجبل بتاريخ 22 ربيع الأول سنة 1259هـ / الموافق12 فبراير 1843م ، مصدر سابق ، ص 469 .

[56]- ملف غومه ، وثيقة رقم (11) ، تقرير قائد الجيش للسلطات العثمانية بالتاريخ المذكور ، قسم المحفوظات ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس .

[57]- ملف غومه : وثيقة رقم (12) ، رسالة من الوالي محمد أمين باشا ـ إلي متصرف لواء الجبل الغربي حول أحداث فرار ووصول ميلود الشقروني للجبل ، بتاريخ 2 جمادي الأخر سنة 1260هـ / الموافق 16 سبتمبر 1844م ، مصدر نفسه .

[58]- شارل فيرو : مصدر سابق ، ص 664 .

[59] - عبدالسلام ادهم : وثائق عن تاريخ ليبيا .. ، مصدر سابق ، ص148 .

[60]- محمد امحمد الطوير : مقاومة الشيخ غومة . . . ، مرجع سابق ، ص 224 .

[61]ـ مرجع نفسه ، ص 226 وما يليها .

[62]- مرجع نفسه ، ص 243 .

[63]- مرجع نفسة ، ص 245 .
[64]- محمد امحمد الطوير : وثائق ثورة الشيخ غومة ... ، صورة من عريضة موقعة مختومة من الشيخ غومه وبعض أعيان الجبل ، ومن أولئك الأعيان كلاً من : الشيخ السيفاو خليفة ، والشيخ موسي فشلوم ، والشيخ محمد بن عسكر نائب نالوت ، وسعيد بن أيوب ، الشيخ الحاج عمر بن خليفة ... الخ ، مصدر سابق ، ص 413 .
[65]-ملف غومه : وثيقة رقم (15) ،عريضة مرسلة إلي السلطان العثماني بالتاريخ المذكور ، مصدر سابق .
[66]ـ محمد امحمد الطوير : مقاومة الشيخ . . . ، مرجع سابق ، ص 271 .
[67]- ملف غومه : وثيقة رقم (26) ، ترجمة صورة تقرير يحوى تعهد أهالي لواء الجبل الغربي ، بالتاريخ المذكور ، مصدر سابق.
[68]- وادي أوال : إلي الشرق من واحة درج ، والذي يبعد عن غدامس من الجنوب الشرقي مسافة يومين .
[69]- محمد امحمد الطوير : الحركات الإستقلالية ... ، مرجع سابق ، ص 355 .
[70] ـ ملف عهد الوالي محمد أمين باشا : رقم الملف 581 ، نداء من الوالي لكافة المشايخ والأعيان بتشكيل مجالس إدارية بتاريخ رجب 1258 هـ / الموافق أغسطس 1842 م ، د . م . ت . ط ، ص 74 .
[71] ـ أتوري روسي : ليبيا منذ افتح العربي حتي سنة 1911 م ، تعريب ، خليفة التليسي ، دار الثقافة ، بيروت ، 1974م ، ص 456 .
[72]- فرانشيسكو كورو: ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني ، تعريب ، خليفة محمد التليسي ، دار الفرجاني ، طرابلس ، 1971م ، ص32 .
[73]- محمد ناجي، محمد نوري: مصدر سابق ، ص 174 .
[74]- محمد ناجي، محمد نوري : مصدر سابق ، ص 175 .
[75] ـ مصدر نفسه ، ص 12 .
[76]- ملف الوالي محمود نديم باشا : رسالة من الوالي للصدر الأعظم بخصوص تنفيذ الأمر بتحويل طرابلس الغرب إلي ولاية عثمانية ، بتاريخ 13 جمادي الأخر سنة 1282هـ / الموافق 7 مايو1864م ، د . م . ت . ط
[77] -مصطلح لواء أو سنجق : هي مصطلحات كانت تطلق علي الوحدات الإدارية الأساسية التابعة لمركز الولاية وكلاهما يعني (متصرفية) .
[78]- أتوري روسي : مرجع سابق ، ص ص 384 – 385 .
[79]- سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، دفعة (9) لسنة 1323ه-1905م ، قسم المحفوظات والوثائق التاريخية بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، ص 762 .
80- يفـــرن : سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، دفعة (3) ، سنة 1305ه-1888م ، دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، ص 156 .
[81]- زعيمه سليمان الباروني : مصدر سابق ، ص 100 .
82- ناحية الحوض : التابعة للواء الجبل الغربي ... للمزيد أنظر : سالنامة طرابلس الغرب ، دفعة (1) لسنة 1286هـــ-1869م قرار ولائي بتشكيل ناحية الحوض ، دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، ص 65 .
- الفرمان أو البيورلوردي : أمر ولائي بالتعيين ، تم تشكيله في 29 رمضان سنة 1290ه-1873م) ، والذي شمل القبائل القاطنة في سهل الجفارة وهي قبائل : نالوت ، والصيعان ، والسبعة ، واولاد شبل ، وقصر الحاج ، والقديرات ، وجميعها إدارياً أصبحت ناحية تتبع لواء الجبل الغربي ... للمزيد أنظر : سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، دفعة (1) لسنة 1286هـ-1869م ، قرار ولائي بتشكيل ناحية الحوض ، دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، ص 65 .
[83]- أتوري روسي : مرجع سابق ، ص 456 .
[84]- المتصرف : ويُسمي (أميرالاي) أو (أمير اللواء) ، للمزيد أنظر : محمد ناجي ، محمد نوري ، مصدر سابق، ص ص 386-389 .
[85]- الفرمان أو بيورلوردي : أمر ولائي بالتعيين .
[86]- بك : لقب تركي قديم يُطلق على كبار رجال الدولة . . . ، للمزيد انظر : محمد ناجي ، محمد نوري ، مصدر سابق ، ص 258 .

[87]- أحمد صدقي الدجاني : وثيقة رقم (38) ، مصدر سابق ، ص 52 .
[88] - القاضي : ويعين من ولاية طرابلس ، ومهمة القاضي والمفتي الإشراف على تحقيق العدالة ، وإبداء الرأي بالمسائل القانونية بالنسبة للقاضي ، والمسائل الفقهية بالنسبة للمفتي ، ومذهب الدولة العثمانية الرسمي هو الحنفي ، ومذهب أهالي الولاية هو المالكي ، للمزيد انظر : محمد مصطفي بأزمة ، بنغازي متصرفليك (تاريخ برقة في العهد القرمانلي) ج3 ، دار الحوار بيروت ، 1994 ، ص 347 .
[89] - ملفات الضرائب والأعشار الخاصة بلواء الجبل الغربي ، ملف رقم (11) ، وثيقة رقم (489) ، بتاريخ 1275هـ-1858م ، د .م. . ث .ط .
[90] – ملف وحدة الوثائق الأجنبية رقم : 206 /207 / 208 ، قائمة بملخصات عبدالسلام أدهم ، أسماء قائمقامي ومتصرفي الجبل الغربي ووكلائهم ، قسم المحفوظات ، طرابلس ، ص ص 86-87 .
[91]– ملف وحدة الوثائق الأجنبية : قائمة بملخصات عبدالسلام أدهم ، أسماء قائمقامي ومتصرفي الجبل الغربي ووكلائهم ، مصدر سابق ، ص ص 86-87 .
[92]- ملف وحدة الوثائق الأجنبية : مصدر سابق ، ص ص 86-87 .
[93]- مصدر نفسه : ص 87 .
[94]- ملف وثائق غير مصنفة ، ملف رقم (615) ، وثيقة رقم (16) ، تعيين كاتب ومأمورعلي افندي ، بتاريـــخ 6 ذي القعـــدة ، سنـــة 1304ه / الموافق 12 أكتوبر1886م ، قسم الأرشيف ، دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس .
[95] - نقلاً عن : عقيل محمد البربار ، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث ، ملفات الشؤون الإدارية ، ملف رقم (6)، وثيقة رقم (155) ، تتشكيل لجنة انتخاب على مستوى اللواء ، دار الحكمة ، ط 2 ، طرابلس ، 2009 م ، ص132 .
[96]- كامل مسعود الويبة : الإدارة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب (1842 – 1911 م) ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والثرات العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2002 م ، ص42 .
[97]- السالنامة : وهي الحولية العثمانية ، وصدر منها الكثير من الأعداد ، تحصلت الباحثة على دفعات منها .
[98]– محمود ناجي : تاريخ طرابلس الغرب ، ترجمة ، عبد السلام أدهم ، محمد الأسطي ، كلية الآداب ، الجامعة الليبية ، بنغازي ، 1970 م ، ص 115 .
99- بتداو : قرية نائية بقضاء يفرن .
[100]- زعيمة سليمان الباروني : مصدر سابق ، ص96 .
[101]- التعيين للقائمقام يتم عن طريق إدارة الولاية بورود مضبطات ، بيولوردي ولائي خاص بالتعيين والفصل ، للمزيد أنظر : جميل موسي النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1991م ، ص 210 .
102– ملف وثائق غير مصنفه ، ملف رقم (980) وثيقة رقم (70619) ، مضبطة وردت من إسطنبول بشأن اختصاصات القائمقام بتاريخ ، 7 شعبان سنة 1300ه / 9 سبتمبر -1882م ، د. م. ث. ط .
[103] – ملف الأوامر الولائية (البيور لدى) ، ملف عهد الوالي على رضا باشا ، أمر ولائي بشأن تعيين محمد عبد الرفيع بن سليم ، قائمقام لواء الجبل ، بتاريخ 23 صفر سنة 1291هـ / الموافق 11 سبتمبر 1874م ، د .م. ث .ط .
[104]- أصبحت يفرن قائمقامية سنة1279هـ - 1862م ، حسب ما أفادت به المراسلات الإدارية خلال تلك الفترة . . . ، للمزيد أنظر ، ملف الأوامر الولائية (البيور لدى) مصدر نفسه ، د . م . ت . ط .
105- جميل مرسي النجار : مرجع سابق ، ص211 .
[106]- محمد امحمد الطوير : وثائق ثورة الشيخ غومه المحمودي على العثمانيين ، وثيقة رقم (15) ، بتاريخ 9 جمادي الأول لسنة 1259ه / الموافق 23 فبراير 1843م ، مصدر سابق ، ص 431 .
[107]- عبدالسلام أدهم : أسماء قائمقامي ووكلاء الجبل الغربي ، مصدر سابق ، ص ص 86-87
[108]- السيد أحمد أفندي : كان مديراً لغدامس ، ثم عُين في عهد الوالي محمد أمين باشا على قائمقامية الجبل ، ووسع حدود القائمقامية في المدة التي قضاها ، بضم غدامس وغريان وزوارة والعجيلات ، ولكنه قُتل في

قرية السودانة في ككلة ، بينما كان في طريقه إلي غريان ، وسبب قتله لإرساله حملة ضد أهالي ككله . . . ، للمزيد أنظر : عبدالسلام أدهم : وثائق تاريخ ليبيا . . . ، مصدر سابق ، ص 207 .

[109]- قاسم باشا المحمودي : من أكابر المخلصين للدولة العثمانية ، والمساعدين في الخروج ضد غومه المحمودي . . . ، للمزيد انظر : عبدالسلام أدهم ،: وثائق تاريخ ليبيا . . . ، مصدر نفسه ، ص207 .

[110]- كاظم بك أفندي : تلخيص الحقوق الموضوعة ، ترجمة ، كمال قزح ، المطبعة العثمانية ، لبنان ، 1896 م ، ص 46 .

[111]- عقيل محمد البربار : مرجع سابق ، ص 132

[112] - سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، دفعة (3) لسنة 1282هـ - 1871م ، ، د. م .ث .ط ، ص 53 .

113- أشرف على تأسيس هذه الزاوية الشيخ ابي القاسم العيساوي ، وبمشاركة من عدد من القبائل الموجودة بلواء الجبل الغربي .

[114]- مجموعة خليفة مفتاح أحداش الخاصة : وثيقة رقم (3) ، تأسيس زاوية بالجبل الغربي ، بتاريخ 10 رجب سنة 1276ه / الموافق 8 مارس1845م .

[115]- ملفات غير مصنفة : وثيقة مترجمة بشأن تحويل مبلغ من المال إلي قائمقام يفرن بالتاريخ المذكور ، د. م. ث. ط .

[116] - الصالحين جبريل الحقيفي : النظام الإداري والمالي في ولاية طرابلس الغرب (1835هـ - 1911م) ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 2000م ، ص 49 .

[117] - عبد السلام أدهم : وثائق تاريخ ليبيا . . . ، مصدر سابق ، ص 86 .

118 - إسماعيل كمالي : وثائق نهاية العهد القرمانلي ، ترجمة : محمد مصطفي بازمه ، دار لبنان للطباعة والنشر ، بيروت ، 1965م ، ص65 .

[119] - زعيمه الباروني : مصدر سابق ، ص 151 .

[120]- فارس الشدياق : كنز الرغائب في منتجات الجوانب ، مطبعة الجوانب ، إسطنبول ، ج6 ، 1293هـ - 1876م ، ص 116 .

[121]- ملف الشؤون الداخلية ، ملف رقم (2) وثيقة رقم (47) ، رسالة من الوالي محمد أمين باشا ، إلي أهالي لواء الجبل الغربي ، يوصيهم بتأليف مجالس شورى بالنواحي ، على الطريقة التي رسمها لهم ، بتاريخ 17 ذي الحجة سنة 1258ه / الموافق 6 مارس 1842م ، د. م. ث .ط .

[122]- ملف وثائق غير مصنفه : رسالة من والي الإيالة ، إلي مديري مجالس النواحي بتاريخ 5 ذي الحجة 1278 هـ / الموافق 3 مايو 1862 م ، د . م . ت . ط .

[123]- مجموعة أبي القاسم مادي الخاصة : تزكية من مشايخ ناحية ككلة للقائمقام لواء الجبل الغربي ، بتاريخ 30 رمضان سنة 1273ه / الموافق 16 أغسطس 1857م .

[124]- سالنامة دفعة (6) لسنة 1286هـ - 1869م ، مصدر سابق ، د. م. ث .ط ، ص 64 .

125- ناحية مزدة : أنشئت ناحية مزدة في جمادي الأول سنة 1267هـ / الموافق فبراير 1851م ، في عهد الإدارة العثمانية بالعهد العثماني الثاني ، ضمن سنجق لواء الجبل ، التابع لمتصرفية لواء الجبل . . . ، للمزيد انظر : هنريكو اغسطيني : سكان ليبيا ، ترجمة ، خليفة التليسي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ـ تونس ، ج 1 ، 1974 م ، ص 479 .

[126]ـ سالنامة دفعة (6) ، مصدر سابق ، ص 66 .

[127]- سالنامة دفعة (10) لسنة 1301هـ - 1883م ، د. م. ث .ط ، ص 89 .

[128] أصبحت ناحية ، وضمت إليها الجوش والنوايل وقصر الحاج وشكشوك ، ومركزها بئر الغنم . . . ، للمزيد أنظر هنريكو اغسطيني ، مرجع سابق ، ص 489 .

[129]- زكي الدين شعبان : الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية ، منشورات جامعة قاريونس ، ط 6 ، بنغازي ، 1993م ص 30 .

[130]- عمار جحيدر : وثائق في تاريخ ليبيا الحديث ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، 1990م ، ص 11 .

[131]- وثائق غير مصنفة ، رسالة من والي طرابلس يشأن تعميم الأمر السلطاني ، وإيداع نسخة منه لدي نائب الشرع بتاريخ 9 رمضان 1259 هـ / الموافق سبتمبر 1843 م ، د . م . ت . ط .

[132]- ملف القضاء : وثيقة رقم (210) ، رسالة مبعوثة من الوالي محمد أمين باشا ، إلي السلطات العثمانية بتاريخ أوائل محرم سنة 1260هـ / الموافق 9 يناير 1844م ، د. م. ث. ط ، ص 7 .

[133]- على عمر عبدالرحمن الهازل : النظام القضائي في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني (1835-1879م) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ، 2009م ، ص35 .

[134]- منيره على مسعود الشيخي : الأوضاع الإدارية والاجتماعية والثقافية في مدينة مرزق ، (1842هـ – 1911م) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2009م ، ص 59 .

[135]ـ ملف الباروني : وثيقة رقم (24) ، بشأن طلب تعيين الشيخ محمد الإمام الزنتاني ، قاضياً على متصرفية لواء الجبل الغربي ، مُرسلة من عدد من أعيان ومشايخ لواء الجبل ، بتاريخ 29 جمادي الثاني سنة 1315ه / الموافق 14 مارس 1897م ، د. م. ث. ط .

[136]- مصدر نفسه : وثيقة رقم (25) ، بشأن السيرة الذاتية للسيد محمد أبي القاسم العيساوي ، بتاريخ 11 جمادي الأول سنة 1323ه / الموافق 9 مارس 1905 م .

[137]- محمد أمحمد الطوير : وثائق ثورة الشيخ غومه ... ، وثيقة رقم (4) ، صورة من عريضة موقعة من الشيخ غومه وأعيان الجبل ، مرفوعة إلي السلطان عبدالمجيد ، بالتاريخ المذكور ، مصدر سابق ، ص 360.

[138]- مجموعة الشقروني الخاصة : وثيقة رقم (15) ، رفع دعوى وصلح بين المتخاصمين المذكورين بتاريخ شهر شوال ، سنة 1318هـ / الموافق أبريل 1900م .

[139]- تيسير بن موسي : المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، 1988م ، ص 256 .

[140]- كرمة : شجرة تين .

141- الأماريت : المواريت .

[142]- الغناين : المشاكل .

[143]- مجموعة خليفة مفتاح أحداش الخاصة : وثيقة رقم (8) ، مخاصمة وصلح بين متنازعين من سكان ناحية الزنتان وتم الصلح بينهما ، بتاريخ 5 صفر سنة 1262ه / الموافق 11 سبتمبر1876م .

[144]- تيسير بن موسي : (القضاء الليبي في العهد العثماني) ، مجلة تراث الشعب ، العدد 2 ، السنة 5 ، المركز الوطني للمأثورات الشعبية ، طرابلس ، 1982م ، ص 29 .

[145]- مدغيوة : نوع من فسائل النخيل ، وهي من الفسائل المشهورة ، ولكنها تعد من أنواع الدرجة الثانية .

[146]- ماترس : إحدى الواحات الموجودة بقضاء غدامس ، وذكر رولفس أن عدد أشجار النخيل بماتريس قليل ، إلا أن معظمه ملك لأشخاص من غدامس . . . ، للمزيد أنظر : رولفس ، رحلة عبر افريقيا ، مصدر سابق ، ص 180 .

[147]- مجموعة مادي الخاصة : وثيقة رقم (82) ، بشأن إبرام عقد بالبيع والشراء بالمحكمة الشرعية ، بتاريخ 17 رمضان سنة 1267ه / الموافق 20 أغسطس 1850م .

[148]- مجموعة مادي الخاصة : وثيقة رقم (58) ، شكوى ومحضر من الزوج على زوجته الناشز بمجلس الشرع ، بتاريخ 16 جمـــادي الثانـــي سنـــة 1275ه / الموافق 8 فبراير 1859م .

[149]- فرانشيسكو كورو : مرجع سابق ، ص 32 .

[150]- تيسير بن موسي : المجتمع العربي الليبي . . . ، مرجع سابق ، ص 256 .

[151]- كامل على الويبة : مرجع سابق ، ص 57 .

[152]- ملف وثائق غير مصنفة ، وثيقة بتاريخ ، 28 شعبان سنة 1273هـ / 7 مايو 1856م ، عدد صفحاتها ثلاثة ، لغتها عربية ، لم يرد أسم النائب أو المفتي ، د. م. ث. ط .

[153] ـ أحمد سعيد برجاوي : الإمبراطورية العثمانية، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1903 م ، ص 254 .

[154]- القائمقام والنائب الشرعي للقضاء ، في أغلب الأحيان يكون من الغدامسين ، وقد اشتهرت عائلة أبناء يونس بتولي القضاء ... للمزيد أنظر : بشير قاسم يوشع ، غدامس ملامح وصور ، ط2 ، الناشر شخصي ، غدامس ، 2001 ، ص 111 .

[155]ـ سالنامة ولاية طرابلس الغرب دفعة ، (6) لسنة 1292ه-1874 ، د . م . ت . ط .

[156]ـ سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، دفعة (10) لسنة 1301ه-1883م ، د . م . ت . ط .
[157]ـ سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، دفعة (10) ، مصدر نفسه .
[158]- فرانشيسكو كورور : مرجع سابق ، ص 33 .
[159]- مخلوف امحمد سلامة : الإصلاحات العثمانية وأثرها في ولاية طرابلس الغرب 1839 – 1911 م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة السابع من أبريل ، الزاوية ، 1997 م، ص 47 .
[160]ـ مجموعة مادي الخاصة : وثيقة رقم (6) ، عقد بالصلح بين الأخت واخوها بالمحكمة الشرعية بقضاء يفرن بتاريخ 12 ذي الحجة ، سنة 1253هـ / الموافق 21 يونيو 1837م .
[161]- ملف غدامس : شكوى تعرض لخصام بين المذكورين ، بتاريخ شهر جمادي الأول لسنة 1297هـ / الموافق فبراير 1879م ، د. ث. م. ط .
[162]- محمد عمر مروان : سجلات محكمة طرابلس الشرعية 1760 – 1854 م ، منشورات مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 2003 م ، ص 62 .
[163]-مجموعة مستشرقين ، دائرة المعارف الإسلامية ، ترجمة : زكي خورشيد ، ج 13 ، دار الشعب ، ط2 ، القاهرة ، 1969م ص 427 .
[164]- مجموعة مادي الخاصة : وثيقة رقم (95) ، أسماء لمجموعة من عدول أقضية لواء الجبل الغربي ، بتاريخ أوائل ربيع الأول سنة 1296ه / الموافق يونيو 1879م .
[165]- مخلوف امحمد سلامة : مرجع سابق ، ص 40 .
[166]- مرسوم كلخانة ، صدر في عهد السلطان عبدالمجيد الثاني ، بتاريخ 1255هـ - 1839م . . . ، للمزيد أنظر : مخلوف امحمد سلامة : مرجع نفسه ، ص 145 .
[167]- ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، دار العلم للملايين ، ط2 ، بيروت ، 1960م ، ص 49
[168]- عبدالسلام أدهم : وثيقة رقم (6) ، ترجمة لتقرير مرفوع إلي الباب العالي ، بتاريخ 21 شعبان سنة 1258ه / الموافق 12 أكتوبر1842م ، مصدر سابق ، ص808
[169]- مصدر نفسه : وثيقة رقم (8) ، ص 92 .
[170]- الطاهر أحمد الزاوي : ولاة طرابلس الغرب ، دار الفتح ، بيروت ، 1970م ، ص ص251-252 .
[171]- سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، دفعة (5) لسنة 1271هـ - 1854م ، د. م. ث. ط ، ص121
[172]- شارل فيرو : مصدر سابق ، ص 647 .
[173]- يُشار إليهم برجال البوليس ، والشرطة ، والضبطية .
[174]- عزيز سامح : مرجع سابق ، ص 20 .
[175]- ملف وثائق متفرقة : عريضة مقدمة من أهالي وازن بتاريخ محرم سنة 1266هـ / الموافق يوليو 1850م ، د. م. ث. ط .
[176]- ملف الشؤون الداخلية : ملف رقم (3) ، وثيقة رقم (101) ، رسالة من قائمقام الزاوية إلي والي الولاية بشأن غارات قبائل ورغمة التونسية على أعيان المحاميد والصيعان وباقي قبائل لواء الجبل ، بتاريخ 3 جماد الثاني سنة 1288هـ / الموافق 8 سبتمبر 1871م ، د. م. ث. ط .
[177]- عبدالرحمن تشايجي : المسألة التونسية والسياسة العثمانية ، ترجمة : عبدالجليل التميمي ، دار الكتب الشرقية ، تونس ، 1973م ، ص 178 .
[178]- كان قضاء الحوض حين استحدث سنة 1873م ، ثم حَول إلي ناحية سنة 1903م . . . ، للمزيد أنظر ، هنريكو أغسطيني : مرجع سابق ، ص 177 .
[179] - ملف المراسلات المتبادلة مع لواء الجبل الغربي ، وثيقة رقم (425) ، رسالة من والي الولاية إلي متصرف لواء الجب الغربي ، في شأن إرسال العساكر النظامية لصد قبائل ورغمة ، بتاريخ 15 محرم سنة 1294هـ / الموافق 12 سبتمبر 1877م ، د. م. ث. ط .
[180]- عبدالسلام أدهم : وثيقة رقم (28) ، رسالة من الوالي ، إلي متصرف لواء الجبل الغربي بالتاريخ المذكور ، مصدر سابق ، ص 52 .

[181]- ملفات العدل ، ملف رقم (171) ، حول استنطاق بعض الأفراد برفقة عدد من عساكر الضبطية ، بتاريخ 24 رجب 1291 هـ / الموافق 22 أغسطس 1290 م ، د . م . ت . ط .

[182]- أحمد صدقي الدجاني : وثائق تاريخ ليبيا الحديث (الوثائق العتمانية 1881 – 1911 م ، منشورات جامعة بنغازي دار صادر للطباعة ، بيروت ، 1974 م ، وثيقة رقم (78) ، بتاريخ 4 ذي الحجة لسنة 1271ه / الموافق 12 ديسمبر1855م ، ص 143 .

[183]- أتوري روسي : مرجع سابق ، ص 459 .

[184]- محمد امحمد الطوير : وتائق الشيخ غومه . . . ، وثيقة رقم (5) ، رسالة من والي إيالة طرابلس الغرب ، إلي الصدر الأعلى بخصوص تخليص قاسم باشا قائمقام الجبل الغربي من سجن الشيخ غومه وبالتاريخ المذكور ، مصدر سابق .

[185]- خليفة محمد الذويبي : الوثائق العثمانية ، مصدر سابق ، ص 124 .

[186]-ملف الشؤون العسكرية : وثيقة رقم (327) ، رسالة من المشير عارف باشا بالتاريخ المذكور ،د. م ث .ط

[187]- أحمد صدقي الدجاني : وثائق تاريخ ليبيا الحديث ، مصدر سابق ، ص ص 260-162 .

[188]-مجموعة عيسي مزيدة الخاصة: وثيقة رقم (55) بالتاريخ المذكور ، من قائمقام نالوت موجهة إلي متصرف لواء الجبل الغربي ، ومنه إلي مقام الولاية العالي والي مجلس الولاية معاً ، بتاريخ 24 جمادي الثاني سنة 1326ه / الموافق 13 سبتمبر1911م .

[189]- محمد بن عثمان الحشائشي : جلاءالكرب عن طرابلس الغرب ، تقديم وتحقيق ، علي مصطفي المصراتي ، دار لبنان للنشر ، بيروت ، 1965 م ، ص 117 .

[190]- ملف التجارة والصناعة : وثيقة رقم (96) ، عريضة مقدمة من أهالي غدامس إلي الوالي العثماني يشرحون ما حصل معهم من أحداث بتاريخ ، 1328هـ-1910م ، د. م. ث. ط .

[191] - أحمد صدقي الدجاني : وثيقة رقم (143) ، مصدر سابق ، ص 244 .

[192]- مصدر نفسه : وثيقة رقم (49) ، رسالة من قائمقام غدامس إلي والي طرابلس ، بشأن المطامع الفرنسية على الحدود بتاريخ 20 صفر سنة 1308هـ / الموافق 12 نوفمبر1990م ، ص 82.

[193]- مصدر نفسه : وثيقة رقم (157) ، رسالة من سليمان الباروني إلي الصدر الأعظم ، بالتاريخ المذكور ، ص 278.

[194]- محمد الأسطي : الوثائق العثمانية ، وثيقة رقم (45) ، تقرير من سليمان الباروني إلي رئاسة مجلس الوزراء بالتاريخ المذكور ، المجموعة الاولي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 1990 ، ص 200 .

[195]- غوتلوب أدولف كراوزة : الدواخل الليبية في مجموعة دراسات للرحالة الألماني أدولف كراوزه ، ترجمة: عماد الدين غانم ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 1990م ، ص 90 .